ARAB WATCH COALTION

المرصد اليمني لحقوق الانسان
Yemeni Observatory For Human Rights
YOHR

ديون اليمن الخارجية وآثارها على الشعب اليمني

نوفمبر2021

إعداد:

د. سامي محمد قاسم

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة عدن

إشراف:

د. يحيى صالح محسن

المرصد اليمني لحقوق الإنسان

المقدمة

تواجه اقتصاديات الدول النامية بشكل عام والاشد فقرا بشكل خاص مشكلة الديون الخارجية التي تعتبر من أخطر واعقد القضايا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، خاصة في ظل انتشار جائحة Covid -19 عالمياً والاضطرابات الامنية والحروب القائمة في منطقة الشرق الأوسط.

ورغم أن هذه الدول تضع آمالاً كبيرة على التمويل الخارجي في تحقيق التنمية ورفع معدلات النمو وتخفيف معدلات الفقر إلاّ أن النتائج على الواقع مازالت بعيدة عن تحقيق هذه الأهداف، حيث أظهرت الدراسات تعثر النمو الاقتصادي للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، تحت وطأة أعباء الديون الثقيلة، الامر الذي يستحيل معه الافلات من براثن الفقر.[1]

كما أن خدمة الديون المفرطة قد قيدت قدرة العديد من البلدان النامية على النهوض بالتنمية الاجتماعية وتقديم الخدمات الاساسية لإعمال وتلبية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تعتبر اليمن احدى الدول الأشد فقراً التي تعاني من حرب و ظروف سياسية غاية في التعقيد، اثرت على الاقتصاد بشكل كبير، واضعفت قدرة الدولة في توفير الخدمات الاجتماعية والمعيشية "يقدر البنك الدولي أن الناتج المحلي الاجمالي اليمني قد انخفض بنحو 50 في المائة منذ 2015[2] حيث أدى التراجع الكبير في إنتاج النفط والغاز إلى انخفاض حاد في الإيرادات الوطنية، مما ترك الحكومة عاجزة عن توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي، كما زاد التضخم المفرط من تكلفة الغذاء والوقود بنسبة 150 و200 في المائة على التوالي؛ إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة وتفاقم حدة الفقر مما جعل البقاء على قيد الحياة أمرا

[1] بنديكت كليمنتس، رينا باتتشاريا، توان كووك نوين، هل يعمل تخفيف اعباء الديون على دفع النمو في البلدان الفقيرة، صندوق النقد الدولي، قضايا اقتصاديا 34، ابريل 2005م.

[2] موقع برنامج الامم المتحدة الانمائي – أهداف الالفية - https://www.ye.undp.org/content/yemen

صعبا للغاية بالنسبة لمعظم اليمنيين. حيث يعيش أكثر من نصف السكان على أقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم، ويحتاج حوالي 80 في المائة منهم إلى المساعدات الإنسانية والحماية. "[3]

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة وابراز آليات الاقراض الدولي، وطبيعة اشتراطات مؤسسات التمويل الدولية لتقديم القروض وخاصة البنك وصندوق النقد الدوليين، وكذلك تقييم مشكلة ديون اليمن وآثارها على الوضع الاقتصادي وعلى الشعب اليمني، وكذلك اقتراح بعض الاجراءات التي يمكن اتخاذها من قبل مختلف الجهات المسؤولة لمعالجة مشكلة الديون.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في انها تبحث في اسباب واثار مشكلة الدين الخارجي لليمن على الاقتصاد والمواطنين مع تحليل للوضع القائم وهو ما يسهم في وضع خطة او برنامج للتخفيف من اعباء الديون عن كاهل الدولة والمواطنين، ويساهم ايضا في رفع قدرات الدولة على توجيه مواردها لصالح الخدمات الاساسية، خصوصا في ظل الحرب وجائحة كورونا.

مشكلة البحث:

يهدف البحث الى الاجابة عن الاسئلة التالي:

1- ما هو حجم الدين العام قبل وبعد عام 2015؟ ومن هي الجهات الدائنة لليمن؟
2- ما هو حجم مدفوعات فوائد واقساط الديون الخارجية؟ وما هي نسبتها من الموازنة العامة للدولة؟
3- ما هو اثر هذه الديون على الاقتصاد والمواطنين في اليمن؟

[3] برنامج الامم المتحدة الانمائي،https://www.ye.undp.org تاريخ الزيارة 14 اكتوبر 2020م.

4- هل لدى الحكومة استراتيجية لمعالجة الديون الخارجية ؟

5- ما هي طبيعة البرامج التي تشترطها مؤسسات التمويل الدولية لتقديم القروض؟

6- ما هي الاجراءات المقترحة لمعالجة مشكلة الديون؟ وما دور منظمات المجتمع المدني في هذه الاجراءات؟

منهجية البحث:

ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مع اجراء نزول ميداني لكل من وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة المالية والبنك المركزي اليمني واجراء المقابلات مع مسؤولي تلك الجهات وغيرها، مع الاعتماد على المصادر الاخرى المتمثلة في التقارير الاقتصادية والمالية من الجهات المحلية والدولية.

يتكون البحث من اربعة فصول هي كالتالي:

- **الفصل الاول تحليل عام للوضع الاقتصادي ولمؤشرات الاقتصاد الكلي في اليمن قبل عام** 2015 وبعدها وآثار الحرب على الاقتصاد والمجتمع.

الفصل الثاني واقع الدين الخارجي لليمن ويستعرض المحاور التالية:

1- حجم الدين الخارجي خلال سلسلة زمنية تبدأ من 2016 حتى 2020 ونسبتها من الناتج القومي.

2- مدفوعات فوائد واقساط الديون في اليمن ونسبتها من الموازنة العامة.

3- الجهات الدائنة وشروط الاقراض (السياسات الاقراضية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وشروط الاقراض).

4- تقييم مدى استفادة الدولة والمواطنين في اليمن من الديون الممنوحة ومدى تحقيقها للأهداف الموضوعة.

5- تقييم مدى الشفافية والمساءلة سواء في التفاوض وقبول القروض وانفاقها ومدى شراكة المجتمع في ذلك .

الفصل الثالث: آثار مشكلة ديون اليمن على الشعب اليمني ويشمل المحاور :

1- السياسات النقدية في اليمن وتأثيرها على الوضع الاقتصادي وانخفاض الاحتياطيات والتضخم النقدي والعجز في العملات الاجنبية.
2- آثار الديون العامة على كل من الموازنة العامة للدولة و على المواطنين.
3- القطاعات الاكثر تضررا من تفاقم ازمة الديون.

الفصل الرابع الاجراءات المقترحة من قبل مختلف الجهات لمعالجة مشكلة الدين الخارجي في اليمن ويبحث في المحاور التالية:

1- تحليل الخطة المالية التي تتبناها الحكومة لتجاوز ازمة الديون العامة الخارجية.
2- تقييم السياسات الحكومية للاقتراض وآليات المعالجة لمشكلاتها.
3- تقييم البرامج التي تتبناها المؤسسات التمويلية الدولية المقرضة بما فيها صندوق النقد الدولي تجاه ازمة الديون الخارجية في اليمن وفقا للعقود الاجتماعية الجديدة.
4- الاجراءات المقترحة لحل ومعالجة مشكلة الديون في اليمن وتحديد دور الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والدول المانحة والمؤسسات التمويلية الدولية.

الفصل الاول

الوضع الاقتصادي لليمن

تعيش اليمن منذ 2015 وضعا اقتصاديا متدهورا نتيجة للحرب التي تعيشها والتي اثرت على كثير من القطاعات الاقتصادية واضعفت من موارد هذا البلد الفقير والذي كان يعاني اصلا من ضعف الخدمات الاساسية المقدمة للمواطنين حتى قبل اندلاع الحرب... وجاءت الحرب لتزيد من تدهور المستوى المعيشي.

يستعرض هذا الفصل الوضع الاقتصادي لليمن لفترة ما قبل نشوب الحرب حتى 2015، وللفترة اللاحقة ابتداء من 2015 وهي فترة الحرب.

المبحث الأول

الاقتصاد اليمني قبل عام 2015

عُرفت اليمن كأفقر دولة في المنطقة لعقود عديدة حيث عانت اليمن من اختلالات اقتصادية كبيرة نتيجة للوضع السياسي غير المستقر وما انتجته حرب 1994 وما تبعها من برامج اصلاحات نفذت بالتعاون مع البنك وصندوق النقد الدوليين، ورغم ما تحقق خلال الفترة من 1995 حتى 2010م من تحسن اقتصادي نسبي إلا انه مازال بعيداً عن النتائج المتوخاة، كما ان الاحداث السياسية على الساحة اليمنية نهاية 2010 و2011 أو ما يسمى بالثورة الشبابية وما تبعها من صراعات سياسية، وصولا الى الحرب الدامية في بداية 2015 ساهمت في عدم الاستقرار الاقتصادي.

وفي قراءة للواقع الاقتصادي في ضوء المعطيات الموثقة نجد أن اليمن عانت انكماشا اقتصاديا نسبته 11 في المائة عام 2011، كما أن مُعدَّل البطالة تضاعف من مستواه الذي بلغ 14.6 في المائة في عام 2010 (إن مُعدَّل البطالة في صفوف الشباب أكبر كثيرا ويُقدَّر أنه بلغ 60 في المائة، كما ارتفعت أيضا أسعار الغذاء ارتفاعا حادا، وتظهر البيانات الرسمية للأسعار أنه حدثت قفزة كبيرة في مُعدَّل التضخم السنوي إلى 23 في المائة في نهاية عام 2011، كما تشير التقديرات إلى ارتفاع نسبة الفقر التي تفاقمت بالفعل وقت الأزمة من 42 في المائة من مجموع السكان في عام 2009 إلى 54.5 في المائة في عام 2011.[4]

وفيما يلي سيتم توضيح بعض البيانات الاقتصادية التي تعكس وضع الاقتصاد اليمني قبل عام 2015

[4] البنك الدولي، مواجهة الحقائق الصعبة في اليمن
https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2012/09/26/yemen، تاريخ الاطلاع 14 /2021/10

جدول رقم (1) المؤشرات الاقتصادية لليمن للفترة 2012- 2014(ملايين الدولارات)

البيان / الاعوام	2012	2013	2014
الناتج المحلي الاجمالي	***32074	***34755	***31742
نمو الناتج المحلي الاجمالي	**%3.47	**%8.5	**%8.5-
حجم الايرادات	**11237	**9791	**10070
حجم الانفاق	**12969	**12674	**13089
عجز الموازنة	**-1732	**-2882	**-3019
نسبة عجز الموازنة	%13.35	%22.7	%23
الديون الخارجية طويلة الاجل	*6942	*6924	*6861
الديون الخارجية + ائتمان صندوق النقد الدولي	*7586	*7688	*7723
نسبة الديون الخارجية إلى الدخل القومي الاجمالي	*%22.4	*%19.9	*%19
مدفوعات الديون (الاقساط + الفوائد)	*254.3	*269.4	*361.1
نسبة مدفوعات الدين من الموازنة العامة	%2.26	%2.75	%3.5
الاحتياطيات الدولية إلى اجمالي الديون الخارجية	*%80	*%68.7	%63.4

المصدر :1- * البنك الدولي International Debt Statistics2021

Country Tables: Yemen, Rep /
https://datatopics.worldbank.org/debt/ids/countryanalytical/YEM

2- **نشرة احصائية مالية الحكومة ، وزارة المالية اليمنية، العدد السابع والخمسون –الربع الثالث 2014م..

3-***كتاب الاحصاء السنوي لعام 2014م، الجهاز المركزي للإحصاء ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية.

يتضح من الجدول السابق أن الاقتصاد اليمني خلال الفترة ما بين الثورة الشبابية والحرب التي اندلعت في 2015 شهد تذبذب على كافة المستويات، فعلى الرغم من ارتفاع الناتج القومي ونموه عام 2013 مقارنة بعام 2012 إلا أنه عاد للانخفاض مرة اخرى عام 2014 الى اقل مما كان عليه عام 2012، كما شهدت الايرادات العامة في عام 2013 انخفاضا نسبيا مقارنة بعام 2012 إلا انها عاودت الارتفاع عام 2014م وهو نفس ما حدث للإنفاق العام، كما أن عجز الموازنة

استمر بالارتفاع خلال هذه الفترة من 13.35% عام 2012إلى ان وصل عام 2014م إلى 23%(اي ربع حجم الموازنة).

أما فيما يخص الديون الخارجية فقد شهدت ارتفاعا طفيفا خلال هذه الفترة وذلك رغم انخفاض حجم الديون الخارجية طويلة الاجل نتيجة زيادة ائتمان صندوق النقد.

وقد بلغ عدد القروض الممنوحة لليمن 621 قرضا توزعت كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2) نسبة وعدد قروض الجهات المقرضة لليمن قبل عام 2015

الجهات المقرضة	عدد القروض	نسبة القرض من اجمالي قروض اليمن
المؤسسات الدولية	191	%30
الصناديق والمنظمات الاقليمية والدول العربية	241	%31.7
الدول الاوربية وامريكا	108	%16.9
دول اسيا	37	%4.5
الصناديق	22	%8
قروض تصديرية	11	---
القروض الخاصة	11	---

المصدر : نشرة احصائية مالية الحكومة، وزارة المالية اليمنية، العدد السابع والخمسون – الربع الثالث 2014، صفحة رقم 8.

ورغم ان الديون الخارجية على اليمن في عام 2014م كانت قد بلغت7.4 مليار دولار إلا أن المتبقي من هذه القروض غير مستخدمة بلغ 2.18 مليار دولار اي ما نسبته 29.36% وهي نسبة كبيرة.[5]

كما أنه خلال هذه الفترة كانت نسبة الديون إلى إجمالي الدخل القومي الاجمالي تتراوح بين 22% عام 2012م و19% عام 2014 وهي نسبة آمنة (يتحول التأثير الحدي للدين الخارجي على النمو تأثيرا سالبا عند تجاوز نسبة الدين إلى اجمالي الناتج المحلي مستوا حديا مقداره 50% من اجمالي الناتج المحلي بالقيمة الاسمية)[6].

كما ان نسبة مدفوعات الدين إلى الموازنة العامة لم تتجاوز 3.5% رغم ارتفاعها المستمر.

يتضح مما سبق ان الاقتصاد اليمني رغم انه يعتبر من افقر الاقتصادات في الاقليم الا انه كان يحرص على توفير الاستقرار المالي، مع استقرار نسبي في حجم الديون، رغم انخفاض الاحتياطيات الخارجية وارتفاع الدين العام المحلي لتغطية العجز المتزايد في الموازنة العامة جراء ارتفاع الانفاق الحكومي.

[5] نفس المرجع السابق.

[6] بنديكت كليمنس، رينا بتاتشاريا ، توان كووك نوين، هل يعمل تخفيف الديون على دفع النمو في البلدان الفيرة، صندوق النقد الدولي، قضايا اقتصاديا، 2005، صفحة رقم 6.

المبحث الثاني

الوضع الاقتصادي لليمن بعد عام 2015

منذ عام 2015 واليمن تعيش حربا اهلية اضعفت الاقتصاد وفككت النسيج الاجتماعي واعادت رسم ملامح مغايرة لشكل ومضمون الدولة لا تستطيع فيه الحكومة ضمان الاستمرار بتقديم الخدمات وضمان حقوق المواطنين لعدم قدرتها على الايفاء بالمتطلبات المالية وحشد الموارد بالإضافة لانهيار متسارع للعملة وتدهور القطاعات الانتاجية.

ففي نهاية عام 2015، أغلقت حوالي ربع الشركات والمؤسسات الاستثمارية وهبطت صادرات النفط والغاز الطبيعي، والتي كانت ذات يوم تعد المورد الرئيسي للبلاد بنسبة 85%، ، مما انعكس على تناقص العملة الأجنبية في اليمن، ومع انخفاض الاستيراد إلى النصف، وصعوبة عمليات التحويل المالية للخارج لتمويل الاستيراد عن طريق البنك المركزي اليمني التي تم توجيهها بشكل أساسي من خلال قنوات غير رسمية (شركات ومحلات الصرافة) . استمر الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض كل عام، في عام 2015 تقلص الناتج المحلي إلى ما يقرب من 28% و9.8 % في عام 2016 و7.5 % في عام 2017، وتعذر على الحكومة دفع رواتب موظفيها وفقد الكثير من اليمنيين وظائفهم أو مصادر دخلهم في العام الماضي وحده ، مع وجود نحو 20.7 مليون شخص يحتاجون إلى المساعدات والحماية، كما ارتفع عدد المدنيين الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية حادة إلى 12.1 مليون كما بلغ عدد النازحين داخليا بسبب الحرب أكثر من 4 مليون نازح.[7]

[7] تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (الاوتشا) – الصادر في 6 نوفمبر 2021م

لقد دمرت الحرب مئات المدارس في اليمن، حيث تضررت أكثر من 1500 مدرسة[8] بسبب الغارات الجوية أو القصف، ولم يتقاضى أكثر من نصف المعلمين رواتبهم منذ عام 2016. هناك حاليا 36 في المائة من الفتيات في سن الدراسة و24 في المائة من الأولاد جميعهم لا يذهبون الى مدارسهم ، حيث انخفض معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية إلى 41.5 في المائة فقط[9].

كما اسفرت المعاملات الاقتصادية لليمن مع العالم الخارجي خلال الفترة من 2016 -2018 عن عجز في الميزان التجاري بلغ 6287، 6810، 5812.5 مليون دولار امريكي على التوالي وبما يمثل ما نسبته 221.%، 31.3% ، 26.6% من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي، وهو ما انعكس سلبا على القيمة الشرائية للعملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية.[10]

و بحسب بيانات OCHA الصادمة تعاني اليمن من أسوأ أزمة إنسانية في العالم، جراء ما سببته الحرب من آثار وانهيار على كل المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وتواجه خطر الموت والجوع والأمراض أكثر من أي بلد آخر، وتكاد تكون درجة المعاناة غير مسبوقة فهناك[11] :

- 10 ملايين شخص على بعد خطوة واحدة فقط من المجاعة والموت جوعاً.
- تواجه 230 مديرية يمنية من مجموع 333 مديرية من انعدام الأمن الغذائي.
- يحتاج 24.4 مليون شخص إلى المساعدة للبقاء على قيد الحياة.

[8] خطة الاستجابة الانسانية يناير –ديسمبر 2019م، مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية ، الاوتشا، فبراير 2019م صفحة رقم 6.
[9] مركز الاعلام التنموي (استدامة) https://dmcyemen.com
[10] التقرير السنوي 2016- 2017-2018 ، البنك المركزي اليمني، صفحة رقم 15.
[11] القطاع الخاص اليمني ... بين المسؤولية الاجتماعية وإمكانية المساءلة، يحيى صالح محسن، بحث منشور، صفحة رقم 4.

- 13% من السكان لا يدرون متى سيتمكنون من تناول وجيتهم التالية من الطعام، وتوقعت OCHA زيادة تلك النسبة إلى 20% او أكثر بداية 2019.

- شملت شدة المعاناة ارتفاع عدد المدنيين الذين هم في حاجة إلى المساعدات الإنسانية العاجلة في كل القطاعات، في القطاع الصحي بنسبة 49% (14 مليون شخص)، في قطاع المأوى بنسبة 73%، وفي قطاع التعليم 32%، وفي قطاع الحماية 26%.

- بلغت أعداد النازحين حتى يوليو 2020 حوالي 3,65 مليون نازح، 63% منهم دون رعاية او تمويل لاحتياجاتهم.

- ارتفع حجم العرض النقدي إلى 53%، الأمر الذي زاد من التكلفة الشهرية للسلة الغذائية للحد الأدنى للإنفاق على مستوى الاسرة بما نسبته 145% مقارنة بتكلفتها عام 2015.

- وزاد الوضع سوءاً انخفاض التحويلات المالية للمهاجرين خلال 2020، بسبب الجائحة العالمية لفيروس Covid – 19، وبما يقدر بـ 50% - 70%، فيما قدرته منظمة أوكسفام بـ 80%، (في 2019 بلغت حجم التحويلات المالية 3,8 مليار دولار، كانت تساعد 80% من السكان على مواجهة صعوبات معيشتهم)

- فقد مئات الآلاف من عمال اليمن أعمالهم ومصادر دخلهم، حيث تشير التقديرات المتاحة بأن نسبة البطالة قد زادت خلال سنوات الحرب من 56% إلى ما يقارب 80%، فيما تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء بأن القطاع الخاص خلال عام واحد فقط، ما بين 2014 – 2015 قد سرح 353763 عامل، بما نسبته 64.1%.[12]

[12] القطاع الخاص اليمني ... بين المسؤولية الاجتماعية وإمكانية المساءلة، يحي صالح محسن. صفحة رقم 4.

وخلال الفترة من 2015 وحتى العام 2021 لم تقم الحكومة المعترف بها بإعداد موازنة عامة الا في عام 2019 م، ورغم أن الحكومة اقرت في بداية عام 2019 موازنة تقديرية بلغت 2,159 مليار دولار مع توقعات بعجز في الموازنة يصل الى 30% فإننا نستطيع القول ان توقعات الايرادات بلغت 1,511 مليار دولار، علما بأن بند الاجور والمرتبات للعام 2019 بلغ 80% من حجم الايراد العام المتوقع لعام 2019 والذي يشكل ما نسبته 57% تقريبا من حجم الموازنة العامة ككل لعام 2019م.[13]

[13] تقرير المؤشرات الاقتصادية 2020- الفصل القسري لليمن اقتصاديا-مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي- فريق الاصلاحات الاقتصادية – اليمن – صفحة رقم 8.

جدول رقم (3) المؤشرات الاقتصادية لليمن للفترة 2016-2020م

2020	2019	2018	2017	2016	البيان / الاعوام
18,909	22,568	23,486	21,751	28,404	**الناتج المحلي الاجمالي (ملايين الدولارات)**
-16.2	-3.9	-12.2	7,97	-23,4	**معدل نمو الناتج المحلي**
930	922	743	349	672.3	**الايرادات العامة والمنح (مليار ريال)**
1712	1625	1652	839.8	1428.6	**النفقات العامة (مليار ريال)**
782	703	909	490.8	756.3	**العجز في الموازنة**
45.6	43.2	55	58.4	52.9	**نسبة العجز في الموازنة**
6251	6188	6205	6316	6322	***الديون الخارجية طويلة الاجل**
7120	7055	7036	7193	7062.9	***الديون الخارجية +ائتمان صندوق النقد الدولي**
37.65	31.26	30	33	24.86	**نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي**

المصدر: 1- التقارير السنوية للبنك المركزي للأعوام2016-2017-2018-2020م

2- *بيانات البنك الدولي

https://datatopics.worldbank.org/debt/ids/countryanalytical/YEM

** منذ 2015 وحتى بداية 2020 لم تدفع اليمن اي اقساط للديون، كما لم تكن هناك الا موازنة واحدة فقط خلال هذه الفترة في 2019م.

يتضح من الجدول السابق مدى التدهور الكبير الذي لحق بالاقتصاد اليمني والذي يظهر في تدهور المؤشرات الاقتصادية من انخفاض متسارع للناتج المحلي خلال سنوات الحرب وتراجعه السالب بالإضافة لوصول العجز في الموازنة لما يقرب 46% من الموازنة.

إضافة إلا ارتفاع حجم الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي المتراجع حيث بلغت نسبة هذه الديون 37.65% من حجم الناتج المحلي الاجمالي لليمن في عام 2020م، ناهيك عن الدين الداخلي الضخم في نفس الفترة.

جدول رقم (4) الانفاق الحكومي على اجور القطاع العام من الباب الاول (ملايين الريالات)

الوحدة	المدنيين	الجيش والامن	التكلفة الاجمالية
ميزانية 2014	546,873	430,212	977,085
نفقات 2018	271,064	588,181	829,245*
ميزانية 2019	694,896	528,629	1,223,525

المصدر: تضخم يفوق القدرات المالية والحاجة لاصلاح نفقات رواتب القطاع العام، مركز صنعاء للدراسات ، ورقة سياسات منشورة بتاريخ 23 سبتمبر 2019م، صفحة رقم 5

*هذا الرقم اقل من المسجل للعام 2014 لان الحكومة دفعت فقط رواتب 51% من موظفي الخدمة المدنية لعام 2018م.

ترسم الملامح الاقتصادية لأي دولة عن طريق السياسة النقدية والمالية فيها، وهي تعبر عن توجهات الدولة الاقتصادية وسياستها والاهداف المطلوب تحقيقها، و من المعروف أن البنك المركزي للدولة هو المسؤول عن السياسة النقدية بينما وزارة المالية هي المسؤول عن السياسة

المالية وتقع على عاتقهم الاثنين توفير وحشد الموارد اللازمة لصرف موازنة الدولة بما فيها المرتبات بالتعاون مع الجهات الإرادية الاخرى في الدولة، وفيما يلي سنحلل دور كل منهما خلال فترة الحرب وقدراتهم الحالية، وذلك كمدخل لتحليل وضع هاتين المؤسستين التي يقع على عاتقهم بالإضافة لوزارة التخطيط وضع الخطط الاقتصادية والمالية ومواجهة ازمة الديون..

البنك المركزي اليمني

خلال الحرب التي اندلعت في 24 مارس 2015 تحول البنك المركزي اليمني المسؤول عن السياسة النقدية للدولة إلى احد اوجه الصراع بين طرفي الحرب، حيث إن البنك المركزي اليمني كان يزاول عمله في العاصمة اليمنية صنعاء حتى صدور قرار رئيس الجمهورية رقم 119 لعام 2016 بنقل البنك المركزي اليمني إلى عدن مبررا ذلك بعدة اسباب اهمها ما يلي:

1- استخدام الحوثين احتياطيات البنك في تمويل الحرب.

2- استنزاف احتياطيات البنك الخارجية لتهبط من 4,2 مليار دولار في مارس 2014 إلى اقل من 1,1 مليار دولار في يونيو 2016.

3- هبوط اسعار الصرف للعملة المحلية خلال نفس الفترة من 215 ريال لكل دولار إلى 315 ريال.

4- طباعة البنك المركزي بصنعاء 400مليار ريال بدون غطاء نقدي.

5- لجأ البنك المركزي اليمني تحت سيطرة الحوثيين إلى اصدار سندات حكومية وبيع اذون خزانة للبنوك والمستثمرين المحليين مقابل نسبة فائدة تصل إلى 16% وهو ايراد مكلف ويؤثر سلبا على الاستثمار والاقتصاد الوطني.

6- عجز الحوثيين عن دفع ثلثي رواتب القطاع العام منذ شهر اكتوبر 2016.[14]

وزارة المالية اليمنية

نتيجة لظروف الحرب وانتقال مقر الحكومة اليمنية إلى العاصمة المؤقتة عدن شهد اداء الحكومة اختلالا شديدا وانعكس ذلك بشكل كبير على وزارة المالية التي تعد احد اهم وزارات الحكومة، اذ أنه خلال الفترة من 2016 حتى 2020 لم تعلن الحكومة إلا عن موازنة عامة واحدة للعام 2019.

كما انخفضت قدرات الوزارة على حشد الموارد وتعبئتها لتيسير أمور الدولة وعمليات صرف مخصصات و رواتب الدولة لعدة اسباب اهمها:

1- انخفاض عائدات النفط نتيجة لانخفاض انتاج اليمن من 190 الف برميل 2013 إلى 110 الف برميل 2021.[15]

2- توقف كثير من المحافظات عن توريد موارد الدولة لدى البنك المركزي اليمني حتى تلك الواقعة تحت سيطرة الحكومة الشرعية.

3- تعدد جهات جمع الموارد الحكومية (المركزية والمحلية) مما أدى إلى تسرب وضعف التحصيل النقدي.

4- توقف موارد كثيرة كانت تحول لحساب الحكومة في البنك المركزي في صنعاء قبل قرار نقله واصبحت الان بيد الحوثيين مثل ايرادات الضرائب التي كانت تبلغ عام 2014 قبل الحرب 540,252 مليار ريال (2,513 مليار دولار)اي انها كانت المورد الثاني للدولة بعد مبيعات

[14] ماذا يعني نقل البنك المركزي اليمني من صنعاء إلى عدن – موقع قناة العربية 2016/9/19.
[15] مؤشرات واعدة – سعيد سليمان الشماسي – مجلة النفط والمعادن – العدد 47 فبراير 2021 صفحة رقم 26.

النفط [16]، اضافة إلى قطاع الاتصالات التي تشير بعض الاحصائيات أن ايرادات الحوثي من هذا القطاع تبلغ ما يقرب 679 مليون دولار سنويا[17]، اضافة لإيرادات ميناء الحديدة التي بلغت عام 2015 47.9 مليار ريال (222.567 مليون دولار) بينما تشير بعض المصادر الاخرى بأن ايرادات الحوثي من الميناء بلغت أكثر من 9 مليار ريال شهريا أي حوالي 108 مليار ريال سنويا في 2017 (اي ما يعادل اكثر من 300 مليون دولار بسعر صرف الدولار ذلك الوقت) إضافة إلى مبيعات النفط والزكاة في مناطق سيطرة الحوثيين.

5- توقف صادرات الغاز اليمني الذي كان يدر ما بين 700- 800 مليون دولار سنويا نتيجة لتحويل منشأة التصدير في بلحاف لمقر عسكري للقوات الاماراتية.

يتضح مما سبق أن اليمن والتي كانت تعاني في فترة ما قبل العام 2015 من مشاكل اقتصادية، تفاقمت هذه المشاكل بعد عام 2015 نتيجة للحرب وانقسام السلطات المالية والنقدية وعدم الاستقرار السياسي، مما اثر على الاستقرار النقدي وبالتالي تضرر المواطنين بشكل مباشر نتيجة لتوقف الخدمات العامة وضعف البنى التحتية بالإضافة إلى دمار البنى الاقتصادية وتوقف الكثير من المنشآت الاقتصادية وارتفاع مستوى البطالة والتضخم وايضا توقف صرف الرواتب لكثير من الموظفين الحكوميين خصوصا في مناطق سيطرة حكومة الامر الواقع .

[16] اليمن يسجل ايرادات ضريبية قياسية في 2014 – جريدة العرب 2015/1/6.
[17] خبير : مليارات الدولارات تجنيها الحوثي من قطاع الاتصالات – عربي 21- 27 سبتمبر 2020م.

الفصل الثاني

واقع الديون الخارجية لليمن

في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها اليمن وتوقف الكثير من عائداتها الاقتصادية التي كانت تعتمد عليها الدولة في تسيير امورها مثل الغاز وانخفاض ايرادات تصدير النفط وايرادات الضرائب وقطاع الاتصالات ، فإن مشكلة ديون اليمن تعتبر أحد اكبر الهموم التي تشغل بال الحكومة، وخصوصا فيما يتعلق بالديون الخارجية واقساط مدفوعاتها وفوائدها في ظل شحة شديدة للعملة الصعبة.

كما ان من نتائج الحرب ان انقسمت السلطات المالية والنقدية ما بين صنعاء وعدن ، وما سببه ذلك من ارباك اداري وتنظيمي وخصوصا في القطاع النقدي، وخير مثال على ذلك ما اشار اليه التقرير السنوي الصادر من البنك المركزي اليمني في عدن عام 2020م " نظرا لعدم توفر بيانات دقيقة من الجهات والدول المقرضة و المانحة عن حجم المديونية الخارجية للجمهورية اليمنية فقد تم تكوين فريق عمل يضم ممثلين عن كل من البنك المركزي ووزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي لجمع البيانات المتعلقة بالدين العام الخارجي، وذلك عن طريق التواصل مع الجهات المقرضة واعادة تشغيل نظام الدمفاس"[18]

وهو ما يوضح أن السلطات المالية والنقدية في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها ما زالت تتحسس الطريق لمعرفة حجم المشكلات الاقتصادية ومنها مشكلة الديون والتي ذكر نفس التقرير ان التقديرات التي قام بها صندوق النقد الدولي لموقف الدين الخارجي العام لليمن يشير إلى

[18] التقرير السنوي 2020، البنك المركزي عدن ، صفحة رقم 44.

انخفاض الرصيد القائم للدين العام الخارجي لليمن بمقدار 52 مليون دولار أو بما نسبته 0.8% في عام 2020م مقارنة بعام 2019م ليسجل 6665 مليون دولار، مشكلا ما نسبته 35.2% من الناتج المحلي الاجمالي في نفس العام مقابل 29.8% في عام 2019، كما انخفضت خلال نفس العام رصيد المديونية لهيئة التنمية الدولية في عام 2020 بمقدار 83.3 مليون دولار (الاقساط والفوائد)[19] ليسجل 1421.4 مليون دولار.[20]

جدول رقم (5) ديون اليمن الخارجية خلال الفترة 2016-2020 (ملايين الدولارات)

الاعوام / البيانات	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي رصيد الديون	7062.9	7193	7036	7055	7120
استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي	497	507	469	440	410
ديون خارجية طويلة الاجل	6322	6316	6205	6188	6251
ديون خارجية قصيرة الاجل	243	368	361	426	459
المدفوعات (طويلة الاجل)	24.2	4	19.4	65.5	37.6
اقساط السداد الرئيسية (طويلة الاجل)	98	66.3	71.1	72.4	75.2
مدفوعات الفائدة (طويلة الاجل)	30.9	12.6	12.8	11.6	10.9
ارصدة الديون الخارجية إلى الصادرات	%386.2	%738.2	----	----	----
ارصدة الديون الخارجية إلى الدخل القومي الاجمالي	%22.9**	%26.9	%30	--	--

[19] طالبت هيئة التنمية الدولية الحكومة بتسديد اقساط وفوائد الديون ابتداء من عام 2020م .
[20] التقرير السنوي 2020، البنك المركزي اليمني عدن ، صفحة رقم 44.

المصدر : البنك الدولي https://datatopics.worldbank.org/debt/ids/countryanalytical/YEM

تاريخ الاطلاع 16 اكتوبر 2020م

يتضح من الجدول رقم (5) تضارب البيانات بين ما يصدره البنك الدولي وما اصدره البنك المركزي في تقريره لعام 2020 وحتى بيانات صندوق النقد الدولي، وذلك يدل على عدم وجود مرجع ثابت لأرقام الديون الخارجية لليمن، حيث اشار البنك المركزي في تقريره ان ديون اليمن الخارجية انخفضت عام 2020 إلى 6665 مليون دولار بينما البنك الدولي اشار في تقريره ان الديون الطويلة الاجل لليمن في نفس العام قد بلغت 6251 مليون دولار ، ليس ذلك فقط بل ان البنك الدولي اظهر ارتفاعاً في الديون في الديون الخارجية طويلة الاجل من 6188مليون دولار عام 2019 إلى 6251 مليون دولار في 2020م، بينما البنك المركزي اليمني اظهر انخفاض لمقدار الدين خلال نفس الفترة بمقدار 52 مليون دولار وهو ما يظهر تضارب البيانات بين الجهتين، علما بأن البنك المركزي اشار في تقريره انه اعتمد على بيانات صندوق النقد الدولي وهو ما يظهر حجم فجوة المعلومات بين الاطراف الثلاثة (الحكومة اليمنية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي)[21].

الا انه يمكن ملاحظة مدفوعات اقساط وفوائد الديون والتي بلغت عام 2020 نحو 123.7 مليون دولار وهو ما يقارب 10% من اجمالي ايرادات الدولة لنفس العام، وهي نسبة كبيرة لا يستهان بها خصوصا، في ظل عجز للموازنة خلال نفس العام يبلغ 45.6% الامر الذي يؤثر على قدرة الدولة في الإيفاء بواجباتها والتزاماتها تجاه المواطنين الذين يعانون اصلا من تدهور الخدمات العامة في ظل الحرب القائمة، علما بأن اليمن توقفت عن تسديد الديون الخارجية ومدفوعات الاقساط والفوائد باستثناء المدفوعات لصالح هيئة التنمية الدولية[22] (توقعت وزارة التخطيط

[21] تم ادراج بيانات الثلاثة جهات حول ديون اليمن في ملحقات هذه الدراسة.

[22] مدير الديون الخارجية في البنك المركزي اليمني -عدن في مقابلة مع الباحث بتاريخ 20 اكتوبر 2021.

اليمنية في تقريرها الصادر بداية عام 2016، توقعت أن تبلغ مدفوعات الدين الخارجي 406 مليون دولار عام 2016).[23]

ناهيك عن ان مدفوعات الديون تستنزف العملات الاجنبية في ظل الاحتياج الشديد لها للإيفاء بمتطلبات الاستيراد للغذاء، وفي ظل انهيار متسارع للعملة المحلية (الريال) وفي ظل صعوبة الحصول على العملة الصعبة الذي يظهر من خلال بيانات ارصدة الديون الخارجية إلى الصادرات للأعوام 2016-2017 وانخفاض انتاج النفط وتوقف صادرات الغاز وانخفاض تحويلات العمالة اليمنية في الخارج .

جدول رقم (6) رصيد الدين الخارجي لليمن حسب نوع الدائن خلال الفترة 2016 - 2020م (ملايين الددولارات)

العام / الدائنون	2016	2017	2018	2019	2020
ارصدة الديون الخارجية طويلة الاجل	6322	6316	6205	6188	6251
الدائنون الرسميون	6322	6316	6205	6188	6251
متعددة الاطراف	3039	3110	3003	2986	3026
ثنائية	3283	3206	3021	3201	3224
الدائنون من القطاع الخاص	--	--	--	--	--

المصدر : البنك الدولي https://datatopics.worldbank.org/debt/ids/countryanalytical/YEM

تاريخ الاطلاع 16 اكتوبر 2020م.

[23] نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن 2016،وزارة التخطيط والتعاون الدولي- اليمن، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية.

يتضح من الجدول رقم (6) أن إجمالي الديون على اليمن هي ديون رسمية، وان اليمن لم تقترض من جهات خاصة منذ 2013، كما يشير الجدول أن الديون الثنائية خلال الفترة محل الدراسة من 2016 - 2020 كانت النسبة الاكبر من الديون حيث مثلت 51.9% من إجمالي الديون الخارجية لليمن و انخفضت بنسبة بسيطة في عام 2020 لتصل إلى نسبة51.5% ، بينما الديون متعددة الاطراف (بما فيها ديون البنك الدولي) خلال نفس الفترة شهدت ايضاً ارتفاعاً بسيطاً، من ما نسبته 48% من حجم الديون عام 2016م إلى 48.4% عام 2020م.

هيكل الديون الخارجية

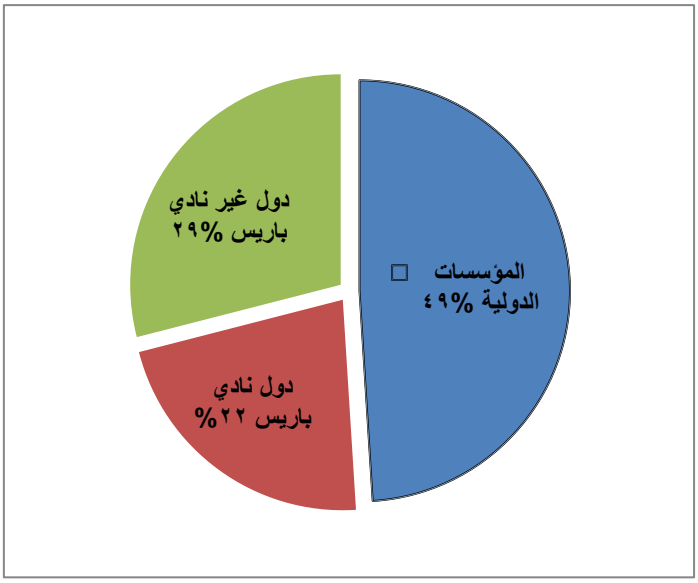

المصدر: نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية، العدد الخامس عشر، يونيو 2016، صفحة رقم 3.

وتضم الجهات الدائنة لليمن:[24]

- **المتعددة الاطراف:**

1. المؤسسة الدولية للتنمية - IDA - International Development Association World Bank
2. صندوق النقد الدولي -IMF - International Monetary Fund .
3. صندوق النقد العربي – AMF .
4. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي - AFESD.
5. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية - IFAD - International Fund for Agricultural Development.
6. الاوبك - OPEC - Organization of the Petroleum Exporting Countries.
7. البنك الاسلامي للتنمية Islamic Development Bank.
8. الجماعة الاقتصادية الاوربية – EEC- European Economic Community

- **دول نادي باريس:**

1. روسيا.
2. اليابان.
3. الولايات المتحدة الامريكية.
4. ايطاليا.
5. اسبانيا.
6. الدنمارك.

[24] شعيب علي عبد الله – وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية – رئيس المكتب الفني- بيانات وزارة التخطيط والتعاون الدولي – خلال لقاء رسمي مع الباحث لجمع بيانات البحث.

7. فرنسا.
8. هولندا.
9. المانيا الاتحادية.

- **الدول الغير اعضاء في نادي باريس**:

1- الصندوق السعودي.
2- صندوق التنمية الكويتي.
3- الصندوق العراقي.
4- كوريا.[25]

- **اخرين:**

1- الكويت.
2- أوابيك OAPEC.
3- ليبيا.
4- الصين.

ووفقا لبيانات البنك الدولي فقد بلغت مدفوعات الديون (اقساط الديون ومدفوعات الفائدة)لليمن في عام 2020

وللوصول لمزيد من المعلومات من الجهات الرسمية حول الديون الخارجية لليمن تم النزول الميداني لمقابلة بعض المسئولين الرسميين المختصين وكانت البداية من البنك المركزي اليمني[26] واتضح الآتي:

[25] لم يحدد اي من الكوريتين.
[26] تم اللقاء مع الاستاذ ضي مدير العلاقات الخارجية في البنك المركزي اليمني في عدن في تاريخ 20 اكتوبر 2021

- أن البنك المركزي لا يملك معلومات عن الديون واجمالي الديون الخارجية لليمن، بسبب عدم تشغيل برنامج الدمفاس.[27]
- لم يقم البنك المركزي منذ نقله إلى عدن بتسديد اية مدفوعات ديون، باستثناء المدفوعات لمؤسسة التنمية الدولية (IDA) – International Development Association – World Bank –، بناء على طلب من وزارتي المالية والتخطيط ، ولا نعلم حجم الدين الاساسي.
- يجري الآن التدريب على برنامج الدمفاس للعمل به مع بداية العام الجديد.
- كل المعلومات المتاحة عن الديون الخارجية لليمن موجودة لدى وزارة التخطيط اليمنية.

ومن ثم تم النزول لوزارة التخطيط[28] وكانت المعلومات التالية:

1- تم ايقاف استخدام كافة القروض من قبل المقرضين في 2015 ولم تستأنف إلا مع بداية 2018.
2- تواصلت الوزارة مع المقرضين لإعادة تفعيل استخدام القروض مع بداية عام 2017.
3- تم التواصل مع المقرضين لإعادة تخصيص القروض[29] ، في مشاريع جديدة نتيجة لظروف الحرب.
4- لم تسدد اليمن أية مدفوعات قروض في 2020م إلا ل IDA (مؤسسة التنمية الدولية) ، وبحسب المعلومات المرسلة منه بخصوص المدفوعات لمؤسسة التنمية الدولية IDA، فقد بلغت هذه المدفوعات والتي هي عبارة عن قسط وفوائد الدين للفترة من 1 سبتمبر 2020 حتى 15 ديسمبر 2020م 36,066,330 دولار بينما من المتوقع أن يبلغ اجمالي المدفوعات (من تاريخ 1 سبتمبر 2020 حتى 15 ديسمبر 2021) 126,789,100 دولار.

[27] برنامج الدمفاس هو نظام ادارة الديون والتحليل المالي تم تطويره من قبل الاونكتاد (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية) لتعزيز قدرات الدول النامية في ادارة الديون.
[28] تم اللقاء مع الاخ شعيب علي عبدالله رئيس المكتب الفني ووكيل وزارة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 25 اكتوبر 2021م.
[29] اعادة تخصيص القروض: اعادة توجيه القروض لمشاريع جديدة غير التي اقرت عند الموافقة على القرض.

5- كثير من الجهات اعطت اليمن مهلة سداد (مدد فترة سماح القروض) مع استمرار التمويل حتى 2021 مثل الصندوق العربي، على ان تلتزم اليمن بعد ذلك بتسديد مدفوعات القروض.

6- جزء كبير من تمويلات البنك الدولي في اليمن تعتبر منح مثل مدفوعات الإعانة الاجتماعية.

7- السعودية حولت جزء من ديونها لليمن كمنح.

8- عند انتقال البنك المركزي من صنعاء إلى عدن لم تتوفر بيانات القروض وقيمتها مما دعا الوزارة إلى الاعتماد على بيانات 2014-2015م، كما تم التواصل مع الدول والجهات المانحة لليمن لمعرفة بيانات اصل الدين ومدفوعاته، خصوصا مع رفض البنك المركزي في صنعاء تزويد الحكومة المعترف بها بالمعلومات.

9- عدد الدول والجهات التي اقرضت اليمن بلغ 25 دولة وجهة ومؤسسة وبإجمالي ديون اكثر من ستة مليار دولار، وقد تم مخاطبتها لمعرفة حجم الديون لكل جهة وآجالها ومدفوعاتها وما اذا كان قد تم تسديد أي مدفوعات في الفترة ما بين 2015 و2017 [30](بهدف تحديث البيانات)، ولم تقم بالرد إلا 15 جهة منها، وعليه فقد أكدت هذه الجهات أن ديون اليمن لصالحها بلغت حتى بداية 2021م 3809 مليار دولار بينما باقي الجهات العشر لم ترد وبالتالي لم تستوفى البيانات بشأنها، وهو ما يمكن ايضاحه في الجدول التالي:

[30] هي الفترة ما بين بدء الحرب ونقل البنك المركزي اليمني من صنعاء إلى عدن.

جدول رقم (7) اجمالي الديون المثبتة في 2021 وفقا لتأكيد 15 دولة وجهة مانحة مقارنة

بإجمالي الديون المتوقعة وفقا لبيانات 2014-2015-2016-2017-2018م

CREDITOR	Authorities data, 2019 Mission					
	OUTSTANDING INCL ARREARS TOTAL **	OUTSTANDING INCL ARREARS TOTAL **	OUTSTANDING INCL ARREARS TOTAL **	OUTSTANDING INCL ARREARS TOTAL **	OUTSTANDING INCL ARREARS TOTAL **	Authorities data, 2021 Mission
	2014	2015	2016	2017	2018	Latest; 2021
PARIS CLUB COUNTRIES	1,553.83	1,513.69	1,533.74	1,571.57	1,579.12	**436.32**
RUSSIA	1,121.40	1,096.86	1,109.87	1,122.51	1,128.65	412.30
JAPAN	200.64	197.63	205.05	214.09	214.57	0.23
UNITED STATES	95.69	95.13	96.81	99.65	102.16	9.05
FRANCE	71.46	63.76	62.10	72.24	71.04	4.52
ITALY	42.71	40.28	39.59	42.46	42.26	10.21
SPAIN	17.11	16.05	16.17	16.28	16.33	
DENMARK	2.06	1.80	1.69	1.70	1.71	
NETHERLANDS	1.68	1.31	1.69	1.70	1.46	
GERMANY	1.09	0.85	0.77	0.93	0.94	
NON-PARIS CLUB COUNTRIES	1,519.04	1,490.79	1,496.70	1,516.85	1,530.50	**384.86**
SAUDI A.FUND	1,339.57	1,328.15	1,335.23	1,349.27	1,363.24	
KUWAIT DEVL. FUND	140.06	127.77	127.49	130.23	130.76	273.70
IRAQI D. FUND	8.19	6.99	6.79	6.79	6.79	83.80

KOREA	**31.21**	**27.88**	**27.18**	**30.56**	**29.70**	27.36
MULTILATERAL	**3,672.03**	**3,371.16**	**3,232.82**	**3,324.43**	**3,232.25**	**2,881.83**
IDA	**1,910.29**	**1,780.37**	**1,667.92**	**1,694.81**	**1,613.43**	1,449.65
AMF	**384.09**	**267.54**	**256.00**	**274.06**	**269.39**	289.32
IMF	**209.18**	**200.12**	**184.79**	**177.18**	**155.39**	
AFESD	**884.82**	**850.25**	**848.11**	**883.94**	**896.90**	1,063.99
IFAD	**127.92**	**124.46**	**120.48**	**128.66**	**126.74**	27.91
OPEC	**32.90**	**29.42**	**28.02**	**28.64**	**29.19**	15.40
ISLMIC DEV. BANK	**120.49**	**116.95**	**125.72**	**135.61**	**139.81**	35.58
EEC	**2.35**	**2.06**	**1.80**	**1.52**	**1.40**	
OTHERS	**521.51**	**508.81**	**505.54**	**418.64**	**422.66**	**105.99**
KUWAIT (deposit)	**196.94**	**200.83**	**207.17**	**215.62**	**221.96**	
OAPEC	**28.36**	**28.36**	**28.36**	**28.36**	**28.36**	
Libya	**2.83**	**2.83**	**2.83**	**2.83**	**2.83**	
China	**293.38**	**276.79**	**267.18**	**171.83**	**169.51**	105.99
Grand TOTAL	**7,266.41**	**6,884.45**	**6,768.80**	**6,831.49**	**6,764.54**	**3,809.00**

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي – عدن.

- الخانات الخالية هي لبيانات مفقودة أو غير مؤكدة.

10- بعض القروض الموجهة للخدمات في مناطق سيطرة حكومة الامر الواقع في صنعاء مازالت تنفذ وبموافقة حكومة عدن الشرعية مع وضع رقابة شديدة عليها.

11- وفيما يتعلق بشروط البنك الدولي حول اعادة تفعيل القروض فقد اكد ان شرط البنك الدولي الوحيد لإعادة تفعيل القروض هو اعادة تسديد مدفوعات القروض السابقة لاستمرار التمويل بالمنح والقروض من البنك الدولي.

12- البنك الدولي احال تنفيذ المشاريع الممولة منه إلى طرف ثالث وليس عبر الحكومة اليمنية (مثل الامم المتحدة)، (وهو ما يوضح عدم وجود شروط اخرى من البنك الدولي على اليمن فيما يخص اعادة استخدام القروض).

13- كثير من القروض على اليمن لا تعلم وزارة التخطيط عنها شيء لأنها لا تمر عبر وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مثل قروض المشتريات العسكرية لوزارة الدفاع والقروض من اجل دعم الموازنة العامة.

14- برنامج الدمفاس سوف يساعد الجهات المعنية في الحكومة (البنك المركزي اليمني ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة المالية) على معرفة الديون ومتابعتها مما يسهل وضع خطة لمواجهة هذه الديون.

15- لأول مرة في تاريخ البنك الدولي يعيد تنفيذ مشاريعه وتمويله وقروضه في بلد تعاني من حرب.

16- لم تطلب اليمن اي قروض جديدة منذ 2015، ولكن يتم طلب استئناف استخدام القروض المقرة سابقا.

17- ليس هناك معلومات عن حجم المدفوعات الخاصة بالديون في اليمن للفترة من 2015 وحتى 2017 مع نقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن.

وفي زيارة ميدانية اخرى إلى وزارة المالية[31] تم الوصول للمعلومات التالية :

1. تعاني المالية من غياب المعلومات الكلية عن حجم الديون الكلي.
2. المالية تنسق مع وزارة التخطيط والبنك المركزي في تنفيذ برنامج الدمفاس.
3. بطلب ودعم صندوق النقد الدولي وتنفيذ منظمة براغما يتم العمل على اعادة التأهيل الاداري لقيادات وزارة المالية وتطبيق نظام الخزانة كجزء من شروط صندوق النقد الدولي فيما يخص تقديم التمويل لليمن.
4. فرض صندوق النقد الدولي لاستمرار تقديم التمويل لليمن حزمة من الشروط، ابرزها:
   - تخفيض العجز في الموازنة العامة.
   - زيادة الموارد أو تقليص النفقات.
   - التدريب وسرعة تطبيق نظام الخزانة.
   - اعداد اما موازنات عامة سنوية أو تقرير انفاق سنوي.
5. قامت وزارة المالية بإعداد تقرير النفقات الخاصة بعام 2021 ومن المنتظر تطبيق نظام الخزانة في عام 2022.
6. لا توجد لدى وزارة المالية اي خطط خاصة بالديون ومعالجة آثارها بسبب ضعف قدرات الدولة الاقتصادية وضعف امكانيات التحصيل مما يضعف قدرتها في الايفاء بتعهداتها ومهامها الداخلية.
7. ان ارتفاع حجم الدين العام الداخلي وازدياد مدفوعات هذا الدين كبل موارد الدولة والموازنة واضعف قدراتها التمويلية.

[31] قام الباحث بزيارة مقر وزارة المالية بالعاصمة المؤقتة عدن والجلوس مع الاستاذ خالد الحوثري وكيل وزارة المالية بتاريخ 1 نوفمبر 2021

وبالتالي يظهر من المقابلات السابقة إن الجهات الرسمية مازالت في طور تأسيس نظام تتبع للديون لمعرفة حجم الديون بشكل دقيق وأن الحكومة تواجه مشاكل كبيرة نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية مما جعلها تعيد بناء مؤسساتها وطريقة عملها وكانت الديون الخارجية ضمن الاولويات التي بدأت الحكومة بالانتباه لها مؤخرا فعملت على تشكيل فريق حكومي للتفاوض على اعادة تخصيص هذه الديون بالإضافة لإعادة تفعيل نظام الدمفاس ، كل ذلك لإيجاد قاعدة بيانات جديدة للقروض واحجامها ومدفوعاتها.

كما وضح من خلال المقابلات عدم وجود شفافية في توفر البيانات وشحة في البيانات الرسمية حول حجم الديون ومدفوعاتها (قد يرجع ذلك لغياب هذه المعلومات اصلا عند الجهات الرسمية)، كما ظهر ايضا عدم وجود تنسيق بين هذه الجهات الثلاث (البنك المركزي اليمني ووزارة التخطيط اليمنية ووزارة المالية) في موضوع القروض ، كما أن تحديد مسؤولية الجهات الثلاثة فيما يخص الديون الخارجية يشوبه بعض التضارب في الصلاحيات.

لقد اظهرت المقابلات وتفاصيل البيانات أن هناك حاجة ماسة لإعادة بناء وتأهيل كادر هذه المؤسسات وخصوصا فيما يتعلق بالديون الخارجية.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو ما **مدى استفادة أو تضرر المواطنين في اليمن من الديون الخارجية الممنوحة وما مدى تحقيقها للأهداف الموضوعة؟**

يمكن القول أنه في ظل الحرب وعجز الحكومة عن تقديم التمويلات اللازمة للإنعاش الاقتصادي او اعادة تقديم الخدمات العامة وترميم البنى التحتية التي تعرضت للتدمير بسبب الحرب او التقادم...، برزت التمويلات الخارجية سواء المنح أو القروض الدولية المقدمة من الدول والمؤسسات الدولية كمنقذ وكأحد اهم الحلول الممكنة، إذ تعتبر المصدر الوحيد للتمويلات الموجهة

للخدمات العامة في كافة القطاعات[32] وهي من المعالجات التي خففت من وطأة الوضع الاقتصادي الصعب لليمن بالرغم من عدم كفايتها لمواجهة تدهور الاوضاع الاقتصادية.

جدول رقم (8) إجمالي مركز القروض الجاري استخدامها حتى 31/12/2017م بحسب القطاعات بالدولار

م.	القطاع	قيمة القروض	إجمالي المستخدم	إجمالي الرصيد المتبقي	نسبة المستخدم إلى إجمالي قيمة القرض
1	الزراعة والري	36,550,681.31	3,337,761.60	33,212,919.71	9.1%
2	الأسماك	14,077,275.96	309,555.22	13,767,720.74	2.2%
3	الكهرباء	848,778,750.59	438,951,616.27	409,827,134.32	51.7%
4	المياه والصرف الصحي	260,756,617.17	96,231,385.59	164,525,231.59	36.9%
5	التعليم والبحث العلمي:				
	أ-التعليم الفني والتدريب المهني	132,774,104.47	52,833,874.44	79,940,230.03	39.8%
	ب-التعليم العالي	82,714,738.20	13,379,727.72	69,335,010.48	16.2%
6	الصحة والسكان	49,872,201.45	0.00	49,872,201.45	0.0%
7	الإنشاءات:				
	أ- الطـرق	897,092,662.99	385,195,214.66	511,897,448.33	42.9%
	ب-تحسينات المدن	308,043,921.10	105,898,964.66	202,144,956.44	34.4%
8	النقــل	217,949,354.93	3,577.28	217,945,777.65	0.0%
9	شبكات الأمان والتخفيف من الفقر				
	أ- الأشغال العامة	122,048,807.44	15,472,488.90	106,576,318.54	12.7%
	ب-الصندوق الاجتماعي للتنمية	178,259,006.81	116,961,267.20	61,297,739.61	65.6%
	ج-صندوق الفرص الاقتصادية	27,268,911.24	3,887,615.22	23,381,296.02	14.3%
10	الإصلاح المالي والإداري وأخرى	95,739,202.55	19,868,118.45	75,871,084.10	20.8%
	الإجمالي	**3,271,926,236.21**	**1,252,331,167.21**	**2,019,595,069.00**	**38.3%**

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية- المكتب الفني.

[32] مرفق ضمن الملحقات جدول بالمقرضين والقطاعات التي تشملها تلك القروض حتى عام 2017.

ويلاحظ من الجدول السابق أن قطاع الانشاءات قد احتل المرتبة الاولى من قيمة القروض المقدمة لليمن، يليها قطاع الكهرباء شبكات الامان والتخفيف من الفقر ثم المياه والصرف الصحي ثم التعليم والبحث العلمي .

كما أنه، و بحسب وزارة التخطيط ، تم اعادة تخصيص جزء كبير من هذه القروض بما يتناسب والوضع القائم نتيجة للحرب لتحقيق اكبر استفادة للمواطنين منها بحيث تخصص للاحتياجات العاجلة والاهم، خصوصا في قطاعات الصحة و التعليم والمياه والكهرباء.

ورغم ذلك ما زالت هناك فجوة ضخمة ما بين التمويل المقدم والتمويل المطلوب لتحقيق الاهداف الموضوعة (ايقاف التدهور الاقتصادي واعادة تفعيل الخدمات العامة والنهوض بالبنى التحتية وتحقيق الانعاش الاقتصادي) بما يعود على المواطنين بالنفع.

وفيما يخص الشفافية والمساءلة في مراحل التفاوض وقبول القروض وانفاقها فأنه من المعلوم ان هذه القروض تقوم وزارة التخطيط والمالية كممثلين للحكومة بالتفاوض مع المقرض بشأنها بشكل منفرد وفقا لخطة موضوعة واهداف محددة، اما قبول القروض أو رفضها، فتتولاها السلطة التشريعية الممثلة في مجلس النواب، ولكن بسبب الوضع الحالي والحرب وصعوبة عقد جلسات مجلس النواب في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها فأن طلبات اعادة تخصيص هذه القروض لم تعرض على مجلس النواب من الاساس، بل تقر بالاتفاق بين الحكومة والجهة المقرضة، من ناحية اخرى نجد أن إحالة هذه القروض لمنظمات وسيطة للقيام بتنفيذ المشاريع بدلا عن الحكومة يضعف سلطة الدولة في الرقابة على تنفيذ وانفاق هذه القروض، وبالتالي فإن دور الدولة اصبح ينحصر فقط في التفاوض على اعادة التمويل وتخصيص هذه القروض المقرة سابقا، مع متابعة المؤسسات الوسيطة في تنفيذ للمشاريع الممولة من هذه القروض.

إلا أن تنفيذ المؤسسات الوسيطة لهذه المشاريع يضمن، ولو بالحد الادنى، مشاركة المجتمع المدني خلال مراحل التنفيذ لهذه المشاريع ، لكن هذه الشراكة ضعيفة جدا ولا تشمل مرحلة تحديد ووضع خطة التنفيذ والاهداف ولا حتى التفاوض، الا انها تعتبر افضل من قيام الحكومة بتنفيذ هذه المشاريع منفردة والتي تتعمد استبعاد اي دور للمجتمع المدني، ويكفي ان نعرف أنه حتى الان الحكومة نفسها لا تعلم الحجم الحقيقي للدين الخارجي على وجه الدقة بحجة بقاء البيانات بيد حكومة الامر الواقع في صنعاء وهو ما يوضح بجلاء ان الشفافية كانت غائبة تماماً عن عمل الحكومة في مجال القروض منذ قبل الحرب.

مما سبق، اصبح من الواضح أن اليمن تعيش مشكلة حقيقية للديون، فبالرغم من أن حجم الدين ليس كبيرا، مقارنة بديون العديد من البلدان الاخرى، إلا أنه بالنسبة لليمن يعتبر مشكلة دين حقيقية بالنظر إلى ظروف الحرب القائمة والتراجع في معدلات النمو وفي حجم الناتج المحلي الاجمالي والانهيار الاقتصادي المتواصل.

الفصل الثالث

آثار مشكلة ديون اليمن على الشعب اليمني

" إن لجنة حقوق الإنسان، إذ تشير إلى أن الغرض المتوخى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو التعزيز والحماية الكاملان لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتأكيد إعلان الحق في التنمية الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها 128/41 المؤرخ 4 كانون الأول/ديسمبر 1986، فضلاً عن القرارات التي اعتمدتها الأمم المتحدة مشكلة بخصوص مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية، لا سيما قرار اللجنة 22/1999 المؤرخ في 23 نيسان/أبريل 1999، وإذ تضع في اعتبارها أن المستويات المطلقة التي بلغتها الديون الخارجية للبلدان النامية وخدمة ديونها تدل على استمرار خطورة هذه الحالة، وأن آخر فصول الأزمة المالية في آسيا ومناطق أخرى قد عملت على زيادة تدهور هذه الحالة، وأن عبء الديون الخارجية بات يشكل على نحو متزايد أمراً لا يطاق بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية، وإذ تعي أن المشكلة الخطيرة المتمثلة في عبء الديون الخارجية لا تزال تشكل أحد أهم العوامل الحاسمة التي تؤثر تأثيراً سلبياً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتقنية، وكذلك على مستويات المعيشة في العديد من البلدان النامية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب خطيرة ذات طابع اجتماعي تشدد أيضاً على أهمية مواصلة تنفيذ إجراءات فورية وفعالة ومستديمة من أجل تخفيف عبء الديون وعبء خدمتها عن كاهل البلدان النامية التي تعاني من مشاكل الديون، وذلك في إطار إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "[33].

إن العبارات السابقة ما هي الى جزء من القرار الخاص بلجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة والذي يوضح أن هناك آثاراً وخيمة على حقوق الانسان نتيجة زيادة الديون الخارجية على الدول الفقيرة سواء من ناحية الحقوق الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، ولعل تلك الآثار الوخيمة هي

[33] القرار 2000/82 لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة– الدورة السادسة والخمسين

ما دفعت كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإطلاق مبادرة لصالح الدول الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك) عام 1996م لتخفيف الديون على الدول الاشد فقرا في العالم.

وهو ما يوضح ان اثار الديون قد تكون كارثية على المواطنين في هذه الدول، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا ما هي هذه الاثار الكارثية التي قد تؤثر على حياة المواطنين في اليمن نتيجة للديون الخارجية، ولكي نجيب على هذا السؤال لابد لنا أولا من توضيح بعض المعلومات الهامة:

- إن السياسات الاقتصادية في اليمن كانت تعاني من حالة عدم استقرار واختلالات قبل عام 2015 اي قبل اندلاع الحرب ، ومع اندلاعها ازدادت حالة عدم الاستقرار والاختلالات، خصوصا مع استخدام طرفي الحرب للسياسات النقدية كأحدى وسائل الصراع، مما ادى لوجود سلطتين ماليتين ونقديتين في البلد، كل منهم يعادي الاخر ويحاول عرقلة قراراته وهو ما يعني ان اليمن اصبحت تعاني اقتصاديا وتنمويا وانعكست هذه المعاناة على المواطنين.
- ان القرارات التي اتخذها البنك المركزي والسلطة النقدية في عدن ادت إلى انهيار متسارع في العملة الوطنية مع تزايد تغطية الانفاق من خلال طباعة العملة، مما ادى الى تدهور قيمتها من 250 ريال لكل دولار عام 2016إلى 1700 ريال في2 ديسمبر 2021، الامر الذي نتج عنه تضاعف اسعار السلع والخدمات وعدم قدرة الكثير من الاسر على تلبية متطلباتها المعيشية.
- رغم أن المؤسسات التمويلية قدمت فترات سماح للحكومة المعترف بها حتى 2020 وبعضها حتى 2021 من سداد اقساط الديون وفوائدها إلا انها عادت وطالبت الحكومة بالبدء بالدفع مع 2020 -2021 وهي الفترة التي شهدت اكبر انهيار للعملة المحلية (من 840 ريال للدولار في يناير 2020 إلى 1700 ريال في ديسمبر 2021) وهو ما شكل عبء

اكبر على موارد الدولة من العملة الصعبة في عز احتياج الدولة لها لتغطية العجز منها في السوق المحلي.

- الصراع السياسي في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية ساعد على تدهور الاوضاع الاقتصادية، وانعكست آثاره في التكالب على الموارد المحدودة.
- غياب خطط حكومية لمواجهة ازمة الديون وتدهور العملة فأصبحت الحكومة وكأنها حكومة تصريف اعمال لا تمتلك خطة او برنامج في عملها.
- انهيار مستمر في احتياطيات اليمن الخارجية مع صعوبة رفدها بسبب نتيجة لوضع اليمن السياسي، وانخفاض الكثير من موارد اليمن الدولارية مثل توقف صادرات الغاز وانخفاض تحويلات المغتربين التي كانت تمثل 36% من الايرادات بالعملة الصعبة (3.6 مليار دولار)، حيث انخفضت في عام 2020 بمقدار 750 مليون دولار[34].

إن الآثار المترتبة على ازمة الديون في اليمن واحتمالات عجز الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها للخارج، وتوقفها عن دفع اقساط وفوائد الديون، تتمثل في الآتي:

1- ارتفاع العجز في الموازنة العامة خصوصا وأن المبالغ المطلوبة كأقساط للديون تتراوح ما بين 123 مليون دولار و406 مليون دولار سنويا [35] وهو ما يمثل ما بين 7.1% و 23.6 % من حجم الايرادات لعام 2019 (باعتبارها اخر سنة اعدت فيها موازنة) - و ما بين 4% و 13.4% من حجم الموازنة (طبقا لموازنة 2019) والتي تعاني اساسا من عجز بنسبة 45.6%.
2- بلغت نسبة الدين الخارجي لليمن 37% تقريبا من حجم الناتج المحلي الاجمالي، هذا غير قيمة الدين المحلي الذي بلغت قيمته 3009مليار ريال (4,498 مليار دولار

[34] نشرة التطورات الاقتصادية والنقدية – مارس 2021، البنك المركزي اليمني –عدن ، صفحة رقم 34.
[35] بحسب عدد الجهات المطالبة بدفع الاقساط- حيث لم تطالب كل الجهات بعد بتسديد مدفوعات الاقساط- وكيل وزارة التخطيط ومدير المكتب الفني بوزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية.

بحسب اسعار الصرف في 2020م) (وهو فقط الدين الداخلي منذ نقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن آنذاك)، اي ما يمثل 23.7% من الناتج المحلي الإجمالي، ما يعني أن الديون العامة الداخلية والخارجية تجاوزت 60% من الناتج المحلي الاجمالي[36]، وهو ما يشكل خطر محدق على الاقتصاد اليمني الهش ويؤثر على قدراته، ما يظهر في صورة عجز ميزان المدفوعات لليمن بحوالي 465.1 مليون دولار في 2020م وهو ما يشكل 2.5% من الناتج المحلي الاجمالي(نتيجة لعجز الميزان الجاري، حيث فاقت واردات اليمن من الخارج من صادراته) انعكس ذلك على انخفاض الاحتياطيات الاجنبية الاجمالية للبنك المركزي اليمني بنفس القيمة لتصل إلى 937مليون دولار نهاية 2020م وهو ما يكفي لتغطية واردت اليمن لحوالي 1.3 شهر فقط[37].

3- تواصل انهيار العملة الوطنية بسبب استمرار اليمن في تسديد اقساط وفوائد قروضها، مما يعني انخفاض المعروض من العملة الصعبة وبالتالي استمرار التضخم في الاسعار(تبلغ قيمة اقساط الديون الخارجية السنوية لليمن 43% من حجم احتياطيات البنك المركزي الخارجية لعام 2020م).

4- ازدياد حدة الفقر وتزايد ازمة الغذاء لدى العديد من الاسر وخصوصا الاسر الاشد فقرا والنازحين (4 مليون نازح)[38] والفئات الضعيفة بالمجتمع نتيجة تدهور اسعار العملة.

5- استمرار حالة التسرب من التعليم مع عدم قدرة الاسر على توفير قيمة الملابس ومستلزمات التعليم، (أكثر من مليوني تلميذ في اليمن هم الآن خارج المدرسة لأن

[36] في حالة تجاوز حجم الديون حاجز 60% من حجم الناتج المحلي الاجمالي فإن الدولة تدخل في مرحلة خطر اقتصادي بحسب الاعراف الاقتصادية.
[37] نشرة التطورات الاقتصادية والنقدية –مارس 2021، البنك المركزي اليمني – عدن ، صفحة رقم 31.
[38] موقع مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية – الاوتشا، https://reports.unocha.org/

الفقر والصراع وانعدام الفرص يعطل تعليمهم)[39] بالإضافة إلى عزوف العديد من طلبة الجامعات عن الالتحاق بالجامعة وخصوصا من فئة الإناث.

6- استمرار تفاقم مشكلة الهجرة إلى الخارج في للبحث عن فرص حياة افضل خصوصا بالنسبة لفئة الشباب، ما يفقد البلاد مئات الألاف من الكوادر المؤهلة والكفؤة.

7- ضعف قدرة قطاع البنوك عن تأدية مهامه في ظل تجميد اصوله وامواله المستثمرة في السندات الحكومية، وعدم قدرته على تحويل أمواله للخارج لضمان عملية فتح الاعتمادات للتجار نتيجة عدم توفر العملة الصعبة لدى البنك المركزي وهو ما يعني استمرار اعتماد المستوردين على شركات الصرافة بدلا عن البنوك ، الأمر الذي يؤدي إلى انهيار اكبر للعملة.

8- استمرار ازمة انقطاع مرتبات الموظفين في مناطق سيطرة الحوثيين (49% من الموظفين لم يستلموا مرتباتهم من 2016م) نتيجة لعدم قدرة الدولة على توفير موارد كافية لتسديد هذه المرتبات وتباين واختلاف اسعار صرف العملات بين مناطق سيطرة الحوثيين والحكومة الشرعية نتيجة لانهيار اسعار الصرف في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية والتي تعد الديون واقساطها احد مسبباتها.

9- انهيار القطاع الصحي وقطاع التعليم في مناطق سيطرة الحوثيين حيث يشكل الموظفون في هذا القطاع 85% من اجمالي العاملين المدنيين في اليمن والذين يمثلون 38% من اجمالي 1,25 مليون موظف طبقا لبيانات موازنة 2014م[40] وذلك لتوقف مرتباتهم وتوقف النفقات التشغيلية لمرافق هذين القطاعين (علما بأن نصف المرافق

[39] موقع صندوق الامم المتحدة للطفولة (اليونيسف) https://www.unicef.org/

[40] الاجراءات الاقتصادية لبناء الثقة – رواتب موظفي الخدمة المدنية ، مبادرة اعادة تصور اقتصاد اليمن ، رواد التنمية https://devchampions.org/

الصحية فقط ما زالت تعمل[41] ، بينما الحرب في اليمن أضرت أو دمرت أكثر من 2500 مدرسة في جميع أنحاء البلاد)[42].

10- استمرار الفروقات السعرية بين مناطق سيطرة الحوثيين والحكومة المعترف بها مما يعني ارتفاع قيمة التحويلات من عدن إلى صنعاء[43] وهو ما يعني أن شريحة كبيرة من الايدي العاملة وبسبب هذه الفروقات ستصبح عاجزة عن تلبية احتياجات اسرها المعيشية.

11- تفاقم ازمة الكهرباء مع اعتماد اليمن على الوقود المستورد من الخارج لتشغيل محطات الكهرباء مع الارتفاع المستمر في اسعار الوقود للسيارات لنفس السبب، حيث بلغت واردات المشتقات النفطية 202م 2070 مليون دولار (2مليار وسبعين مليون دولار) اي ما نسبته 24.63% من إجمالي واردات السلع وشكلت ما نسبته 10.9% من الناتج المحلي الاجمالي، ومن المتوقع أن ترتفع عام 2021 إلى 620.9 مليون دولار لتصل إلى2690.9 مليون دولار [44] في ظل عجز كبير عن توفير العملة الصعبة للاستيراد..

مما سبق يتضح لنا أن اليمن تعاني بالفعل من ازمة فقر وجوع وكارثة انسانية بالفعل في ظل استمرار الحرب، وتحتاج لتمويلات ضخمة لمواجهة هذه الكارثة الانسانية (تقدرها الامم المتحدة ب 4.2 مليار دولار[45] - يحتاج أكثر من 80% من السكان إلى شكل ما من أشكال المساعدة) [46] ومع مطالبة الجهات الدائنة لليمن لدفع قيمة اقساط وفوائد الديون المتراكمة منذ سنوات ومع ارتفاع

---

[41] صندوق الامم المتحدة للسكان https://arabstates.unfpa.org

[42] وكالة الانباء الصينية شينخو ، تاريخ الزيارة 15 نوفمبر 2021 http://arabic.news.cn/

[43] اغلب التحويلات من عدن لصنعاء هي تحويلات من العمالة في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها لأسرهم في مناطق سيطرة الحوثيين.

[44] نشرة التطورات الاقتصادية والنقدية –مارس 2021، البنك المركزي اليمني – عدن ، صفحة رقم 33.

[45] موقع مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية – الاوتشا، https://reports.unocha.org/ - تم توفي 87% من التمويل.

[46] صندوق الامم المتحدة للسكان https://arabstates.unfpa.org

حجم الدين الخارجي فإن ذلك سيعمل على زيادة تفاقم الازمة الانسانية واستمرار الكارثة الاقتصادية مع انهيار للعديد من القطاعات الاقتصادية والخدمية.

الفصل الرابع

الاجراءات المقترحة من قبل مختلف الجهات لمعالجة الدين الخارجي لليمن

استعرضت الفصول السابقة الوضع الاقتصادي لليمن، وخصوصا في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها ثم توضيح حجم الديون الخارجية والدول المقرضة لليمن وآثار هذه الديون ، و في هذا الفصل سيتم توضيح بعض الاجراءات المقترحة لمعالجة مشكلة الديون الخارجية لليمن، ولكن قبل الدخول في ذلك، لابد من تحليل الخطة التي تتبناها الحكومة لتجاوز ازمة الديون مع تقييم سياساتها في جانب الاقتراض وآليات معالجة مشكلة الديون، كما لابد من تقييم البرامج التي تتبناها المؤسسات التمويلية المقرضة، بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تجاه أزمة الديون الخارجية في اليمن ووفقا للعقود الاجتماعية الجديدة[47].

أولا : تحليل الخطة المالية التي تتبناها الحكومة لتجاوز ازمة الديون الخارجية و تقييم سياساتها للاقتراض وآليات المعالجة:

كما سبقت الاشارة في الفصل الثاني فإن الحكومة اليمنية المعترف بها لا تمتلك اية خطط او برامج عمل لمواجهة ازمة الديون والقروض الخارجية بسبب صعوبات تقنية وفنية (نتيجة لنقل مقر الحكومة من صنعاء إلى عدن وما رافقه من ارباكات وفقدان للمعلومات الدقيقة بخصوص الديون) بالإضافة إلى الصعوبات المالية والاقتصادية التي تواجهها مما جعل اعداد خطة عمل حكومية حتى وان كانت طويلة الاجل لمواجهة مشكلة الديون الخارجية لليمن غير ممكن في الوقت الحالي، إلا أنها اتخذت بعض الخطوات التصحيحية في هذا الجانب ، حيث قامت بتشكيل فريق تفاوضي

[47] لعقد الاجتماعي هو فكرة تعود إلى الإغريق القدماء ويقصد بها الاتفاق الضمني بين أفراد المجتمع حول تحديد علاقتهم مع بعضهم البعض ومع الدولة التي يعيشون فيها.

من وزارة التخطيط لمراجعة وتحديث البيانات واعداد مصفوفة بيانات بالقروض والمقرضين وآجال السداد والمشاريع المرصودة من هذه القروض.

كما أنها بدأت في تحديد اولويات خاصة بالتمويل وشرعت في التفاوض على اعادة تخصيص بعض القروض واستئناف تقديم البعض الاخر الذي توقف نتيجة للحرب، كما بدأت في التجهيز لإطلاق نظام الدمفاس لمراقبة الديون في البنك المركزي، واصدرت قرارات خاصة بمنع الاصدار النقدي بدون تغطية، كل هذا يعتبر بداية جيدة، ولو انها متأخرة جدا، ولكنها تصب في اتجاه تطوير خطط حكومية لمواجهة مشكلة الديون – وليس معالجتها- اي تحديد آثارها واتجاهها ومحاولة عدم تفاقمها مما يساعدها فيما بعد على اعداد خطة لسداد الديون.

ورغم ان الازمة الاقتصادية التي تعيشها اليمن ستؤثر في اية خطط عمل قد تنجز في هذا الجانب، إلا أن التزام اليمن ومنذ 2020 بتسديد اقساط الديون وفوائدها لهيئة التنمية الدولية وانتظامها في التسديد وتعهدها بتسديد اقساط الديون للصندوق الكويتي ابتدأ من 2022 يعتبر مؤشراً على امكانية ايجاد حلول ومعالجات ووضع برامج لمواجهة هذه الديون ولو على المدى الطويل بالتعاون مع الجهات المقرضة.

ثانيا تقييم البرامج التي تتبناها المؤسسات التمويلية المقرضة بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تجاه أزمة الديون الخارجية لليمن:

لتقييم البرامج التي تتبناها المؤسسات التمويلية المقرضة، بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تجاه أزمة الديون الخارجية لليمن، ووفقا للعقود الاجتماعية الجديدة، لابد لنا اولا من تحديد وتوضيح ماهية هذه المؤسسات التمويلية الدولية وما هي اهدافها التي انشأت من أجلها ومن ثم تحديد مفهومها للعقود الاجتماعية الجديدة خصوصا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- **المنظمات المالية الدولية**

هي منظمات دولية دائمة، ذات إرادة ذاتية وشخصية قانونية مستقلة، تنشئها مجموعة من الدول بقصد تحقيق أهداف مشتركة، يحدّدها، ويبين كيفية الوصول إليها الاتفاق المنشئ للمؤسسة. وتهدف هذه المؤسسات - التي أُنشئ معظمها بعد الحرب العالمية الثانية - إلى تمويل المشروعات الحكومية والخاصة، وتشجيع الاستثمارات الدولية وتسهيل تدفق رؤوس الأموال وتأمين حرية انتقالها وتثبيت سعر الصرف وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات و الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة .

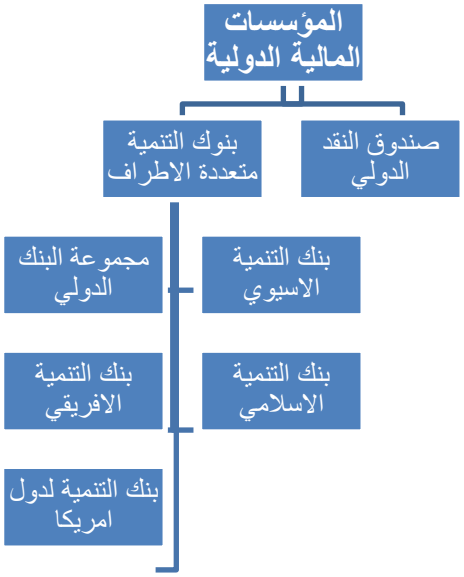

البنك الدولي

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير في 1944 ثم أُطلق عليه فيما بعد البنك الدولي، واتسع نطاق عمله ليضم ضمن مجموعة من خمس مؤسسات إنمائية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً.. واستهدفت القروض التي كان يقدمها البنك الدولي في بدايته إعادة بناء البلدان التي دمرتها الحرب العالمية الثانية. وبمرور الوقت، تحول محور تركيز البنك الدولي من إعادة الإعمار إلى التنمية، مع التركيز على البنية التحتية مثل السدود وشبكات الكهرباء وشبكات الري والطرق. ومع إنشاء مؤسسة التمويل الدولية في 1956، أصبحت مجموعة البنك الدولي قادرة على تقديم القروض لشركات القطاع

الخاص والمؤسسات المالية في البلدان النامية. وجاء مع إنشاء المؤسسة الدولية للتنمية في 1960 المزيد من التركيز على البلدان الأشد فقراً، في إطار التحول المطرد نحو استئصال شأفة الفقر، وهو ما أصبح الهدف الرئيسي لمجموعة البنك. وجاء إطلاق المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بعد ذلك بمثابة إثراء لقدرة مجموعة البنك على ربط الموارد المالية العالمية باحتياجات البلدان النامية.

تتألف مجموعة البنك الدولي، وهي أحد أكبر مصادر التمويل والمعرفة للبلدان النامية في العالم، من خمس مؤسسات يجمعها التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك، وتشجيع التنمية المستدامة.

يشكل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية معًا البنك الدولي وهما يقدمان التمويل والمشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية لحكومات البلدان النامية. ويركز عمل المؤسسة الدولية للتنمية على بلدان العالم الأشد فقرًا، بينما يساعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير البلدان متوسطة الدخل والبلدان الأفقر المتمتعة بالأهلية الائتمانية لتلقي القروض.

في 1947قدم البنك الدولي 4 قروض بقيمة إجمالية بلغت 497 مليون دولار ، مقارنة بما بلغ 302 ارتباط بقيمة إجمالية بلغت 60 مليار دولار في 2015.[48]

[48] موقع البنك الدولي على الانترنت، https://www.albankaldawli.org

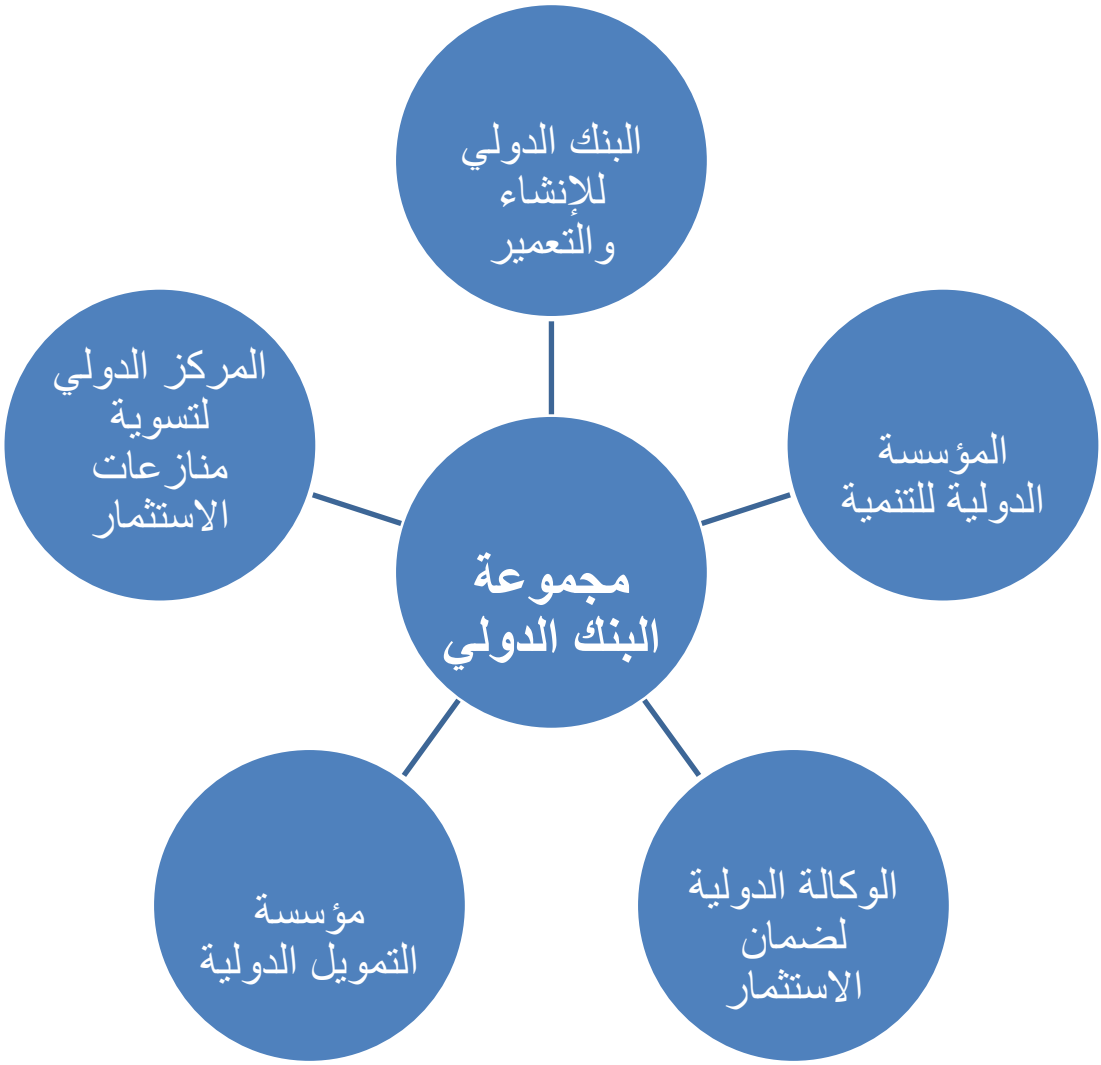

صندوق النقد الدولي :

يعمل صندوق النقد الدولي على تعزيز الاستقرار المالي والتعاون في المجال النقدي على مستوى العالم. وفي هذا السياق، يعمل على تيسير التجارة الدولية، وزيادة توظيف العمالة والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، ويساعد في جهود الحد من الفقر على مستوى العالم، والصندوق تديره البلدان الأعضاء وعددها 190 بلدا، وهو في موضع المسؤولية أمامها.

النشأة والرسالة: تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي أثناء مؤتمر عقدته الأمم المتحدة في يوليو 1944 في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية. وكانت البلدان الأربعة والأربعين

الحاضرة في المؤتمر تسعى إلى وضع إطار للتعاون الاقتصادي الدولي وتجنب تكرار التخفيضات التنافسية لأسعار العملات التي ساهمت في حدوث الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي. وتتمثل رسالة الصندوق الأساسية في ضمان استقرار النظام النقدي الدولي - أي نظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية الذي يمَكِّن البلدان ومواطنيها من إجراء المعاملات فيما بينها.

الرقابة: حفاظا على الاستقرار ومنعا لوقوع أزمات في النظام النقدي الدولي، يتابع الصندوق سياسات البلدان الأعضاء والتطورات الاقتصادية والمالية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية من خلال نظام رسمي يعرف باسم الرقابة. ويقدم الصندوق المشورة لبلدانه الأعضاء ويشجع اعتماد سياسات تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحد من التعرض للأزمات الاقتصادية والمالية وترفع مستويات المعيشة. كذلك يجري الصندوق تقييمات منتظمة للتطورات العالمية المحتملة من خلال تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ولتطورات الأسواق المالية من خلال تقرير الاستقرار المالي العالمي ولتطورات الموارد العامة من خلال تقرير الراصد المالي وللمراكز الخارجية للاقتصادات الكبرى من خلال تقرير القطاع الخارجي، بالإضافة إلى نشر سلسلة من التقارير عن آفاق الاقتصاد الإقليمي.

المساعدة المالية: أحد مسؤوليات الصندوق الرئيسية تقديم القروض لبلدانه الأعضاء التي تمر بمشكلات فعلية أو محتملة في ميزان المدفوعات. وتصمم السلطات في كل بلد برامج وطنية للتصحيح الاقتصادي بالتعاون الوثيق مع الصندوق وبدعم تمويلي منه، على أن يرتهن استمرار هذا الدعم بمدى فعالية تنفيذ التعديلات المقررة.

تنمية القدرات: يقدم الصندوق المساعدة الفنية والتدريب لمعاونة البلدان الأعضاء في بناء مؤسسات اقتصادية أفضل وتعزيز القدرات البشرية ذات الصلة. ويتضمن هذا، على سبيل المثال، تصميم وتنفيذ سياسات ضريبية وإدارية أكثر فعالية، وإدارة الإنفاق، وسياسات النقد والصرف، والرقابة والتنظيم في النظامين المصرفي والمالي، والأطر التشريعية، والإحصاءات الاقتصادية.

حقوق السحب الخاصة: يصدر الصندوق أصلا احتياطيا دوليا يعرف باسم حقوق السحب الخاصة، أو اختصارا SDR، ويمكن استخدامه كعنصر مكمل للاحتياطيات الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء. ويبلغ مجموع المخصصات العالمية الحالية نحو 204 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 296 مليار دولار أمريكي). ويجوز للبلدان الأعضاء مبادلة حقوق السحب الخاصة فيما بينها بعملات أخرى، إذا أرادت ذلك.[49]

- **تقييم البرامج التي تتبناها المؤسسات التمويلية الدولية المقرضة بما فيها صندوق النقد الدولي تجاه ازمة الديون الخارجية في اليمن وفقا للعقود الاجتماعية الجديدة**

خلال العقود الماضية كانت تدخلات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في العديد من البلدان كانت تتسم بالتشابه في طبيعتها واتجاهاتها حيث غلب عليها السياسة الانكماشية (قد يرجع ذلك لضمان قدرة الدولة على تسديد هذه التمويلات) حيث هدفت إلى زيادة وتنويع الضرائب، وتخفيض الإنفاق العام وعبء الدين الخارجي، وتقليص معدلات التضخم لمعالجة الاختلالات، الهيكلية والعجز في الميزانية العامة للدول وفي موازين المدفوعات ... باتجاه تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، إضافة إلى سياسات تحرير العملة وإعادة الهيكلة بخصخصة مؤسسات القطاع العام وتعديل التشريعات الكفيلة بتخفيض التعريفات الجمركية وتبسيط الاجراءات الجمركية نحو تحرير التجارة وتقديم المزيد من الامتيازات والتسهيلات للاستثمارات المحلية والأجنبية ...وغيرها.

أن تلك الاصلاحات ادت إلى نتائج اقتصادية (تكاد تكون متشابهة في اغلب البلدان) تتمثل في وقف الانهيار الاقتصادي ، وخفض معدلات التضخم وتحقيق استقرار العملة، وتقليص عجز الموازنات

[49] موقع صندوق النقد الدولي على الانترنت ، https://www.imf.org/

إلا أن هناك آثار وتبعات سلبية مباشرة وغير مباشرة لتلك الاصلاحات خصوصا في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وفقاً لتجارب عديدة، يمكن إبراز أهمها فيما يلي[50] :

1-إن السياسات التقشفية القاسية المتمثلة في شروط الصندوق بخفض الانفاق العام الحكومي وتقليص أو إلغاء الدعم عن الخدمات الاجتماعية الأساسية (كالصحة، والتعليم، ودعم المواد الغذائية الأساسية، والكهرباء، والماء، والمواصلات... إلخ) بدون وضع خطط بديلة واقعية، قد أدى في العديد من التجارب إلى معاناة إضافية شديدة وإلى إفقار للملايين من الناس، وعجزهم عن توفير متطلبات الحياة الأساسية.

2- أدت سياسات تقليص التوظيف في الجهاز الحكومي ومؤسسات الدولة، ناهيك عن التوسع في عمليات خصخصة مؤسسات الدولة، إلى تسريح أفواج كبيرة من العمال والموظفين وزيادة كبيرة في معدلات البطالة.

3- إن إجراءات رفع أسعار الفائدة والتوسع في إصدار سلسلة أذونات الخزانة وإقرانها بفوائد عالية ومغرية مضمونة عوائدها ... قد أثر سلباً على الاستثمارات وحد كثيراً من إمكان لجوءها إلى الاقتراض، من حيث ارتفاع أسعار فوائده، ومن حيث تفضيل البنوك وحتى المستثمرين أنفسهم لشراء أذون خزانة والاستثمار فيها بدلاً من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والخدمية.

4- في بعض التجارب مع سياسات الصندوق كانت تنجح في الأجل القصير وتحقق نجاحات نسبية في إصلاحاتها ... لكنها على المدى الطويل تغرق في ارتفاع ديونها العامة(المحلية والخارجية...)

[50] يحيى صالح محسن ، السياسات الاصلاحية لصندوق النقد الدولي واثارها... الدور المفترض للمجتمع المدني، المرصد اليمني لحقوق الانسان، ص6

5- كما أن قروض الصندوق في العديد من التجارب، وجهت لتمويل القطاعات الخدمية ولم توجه إلى تنمية القطاعات الإنتاجية التي كان يمكن لها أن تحدث أثراً ايجابياً على مستوى النمو المستدام للاقتصاد الكلي، وفي امتصاص البطالة وتحسين المستوى المعيشي.

إلا إن تلك السياسات تغيرت مع مرور الوقت وذلك يظهر في رؤيتهما الجديدة للواقع الجديد الذي يعيشه عالم اليوم.

ذلك إن الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يعيشها العالم اليوم، وخصوصا مع جائحة كورونا، قد فرضت على الحكومات التوجه إلى عقد اجتماعي جديد يركز على حماية الوظائف وضمان العدالة الاجتماعية وتقليل أوجه عدم المساواة ودعم التعافي المستدام.[51]

كريستين لاغارد رئيسة البنك المركزي الاوروبي الحالية ورئيسة صندوق النقد الدولي السابقة اثناء رئاستها للصندوق قالت " عندما نتحدث عن الإنفاق الاجتماعي، نعني التأمين الاجتماعي، والمساعدة الاجتماعية، وكذلك الإنفاق العام على الصحة والتعليم. ومن ثم فإن الإنفاق الاجتماعي مفهوم أوسع نطاقا من مفهوم الحماية الاجتماعية لأنه يتضمن الإنفاق على الصحة والتعليم – اللذين يكتسبان أهمية بالغة في البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان النامية، وعلى مستوى أعمق، أرى أن الإنفاق الاجتماعي عنصر أساسي في العقد الاجتماعي، و مع تزايد أهمية قضايا الإنفاق الاجتماعي بالنسبة لبلداننا الأعضاء على مدار العقد الماضي، قمنا بتكثيف مشاركتنا في العمل المعني بالنمو الاحتوائي والإنفاق الاجتماعي" [52].

كما اضافت: "تحسين الأداء يتطلب بعض المساعدة من أصدقائنا – وهو ما يقودني إلى نقطتي الأخيرة اليوم: فنحن في حاجة إلى "شراكة من أجل النجاح"، وهي ركيزة أساسية تقوم عليها

[51] هبة عبد المنعم – سفيان قعلول ، موجز سياسات: نحو عقد اجتماعي جديد في الدول العربية – دور المالية العامة ، صندوق النقد العربي، العدد العشرون يونيو2021.
[52] كلمة لكريستين لاغارد منشورة على موقع صندوق النقد الدولي- https://www.imf.org/

استراتيجيتنا، ويعني ذلك أن نعمل كلنا معا – المنظمات الدولية والدوائر الأكاديمية والسلطات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص ".

اما البنك الدولي فابرز اهمية ايجاد عقد اجتماعي جديد حيث اشار إلا انه لا تزال بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تكافح في ظل عقد اجتماعي غير مستدام، حيث تلعب الدولة دوراً قوياً، خاصة في ظل جائحة كورونا، ولكن غالباً ما يعوقها الفساد وانعدام الشفافية وعدم الكفاءة في تقديم الخدمات العامة، مما يؤدي إلى التراجع في ثقة الشعوب، ويحتاج هذا العقد الاجتماعي إلى إعادة النظر فيه والتفاوض بشأنه وإعادة تشكيله وتجديده، لوضع الشعوب في موضع القلب منه، فضلاً عن إشراك المواطنين أنفسهم في وضع الحلول التي يسعون إليها وتعزيز الشعور بالمساءلة المشتركة بين حكومات المنطقة وشعوبها.

مما سبق يتضح أن ايجاد عقد اجتماعي جديد يشكل الانفاق الاجتماعي والانفاق على قطاعي الصحة و التعليم وتوفير فرص العمل جوانبه الرئيسية مع وجود شراكة فاعلة بين جميع فئات وممثلي الشعب، بما فيها منظمات المجتمع المدني، اصبح هو الاساس من منظور المؤسسات التمويلية الدولية وهو ما يعني ان ايجاد آليات للاستخدام والتنفيذ والمراقبة وحتى وضع الحلول المستقبلية هو هدف مشترك ويتطلب مشاركة الجميع .

وقد تحولت استراتيجية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلى الاهتمام بالإنفاق الاجتماعي كجزء من العقد الاجتماعي الجديد الذي يتبناه الصندوق والبنك، وخصوصا في البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان النامية، مع التركيز على التأمين الاجتماعي والانفاق العام على الصحة والتعليم وخلق شراكات واسعة مع المجتمع المتلقي للتمويل، وهو ما انعكس على البرامج التي تتبناها تجاه ازمة الديون الخارجية لليمن.

ويظهر ذلك جليا في تمويلاتهم لليمن حيث تبرز مشاريع مثل مواجهة كوفيد 19 ومشاريع اعادة تأهيل المؤسسات الصحية وشبكة الامان الاجتماعي، بالإضافة لعدة مشاريع أخرى حيث تضم محفظة المؤسسة الدولية للتنمية 9 مشروعات جاري تنفيذها: (1) المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات بتكلفة 848.58 مليون دولار؛ (2) المشروع الطارئ للصحة والتغذية في اليمن بتكلفة 638 مليون دولار؛ (3) المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة بتكلفة 150 مليون دولار؛ (4) المشروع الطارئ لتوفير الكهرباء بتكلفة 50 مليون دولار؛ (5) مشروع التصدي لجائحة كورونا في اليمن، بتكلفة 26.9 مليون دولار. وتشمل المشروعات الإضافية: (6) مشروع التصدي لأسراب الجراد الصحراوي، بقيمة 25 مليون دولار؛ (7) مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية في حالات الطوارئ والاستجابة لجائحة كورونا بمبلغ 204 ملايين دولار؛ (8) مشروع استئناف التعليم والتعلم في اليمن بقيمة 100 مليون دولار؛ و (9) مشروع الاستجابة للأمن الغذائي في اليمن وتحسين قدرته على الصمود بقيمة 127 مليون دولار.[53] (الملاحظ ان جميعها مشاريع تمس المواطنين مباشرة وبالشراكة مع المجتمع المحلي).

أما صندوق النقد الدولي فقد أودع مبلغ 656 مليون دولار في حساب البنك المركزي اليمني بموجب قرار مجلس المحافظين بتخصيص حقوق السحب الخاصة لعدد من البلدان؛ والتي تعادل 70 في المائة من احتياطي العملة الأجنبية لليمن (أنَّ مخصَّصات حقوق السحب الخاصة ستعزز احتياطيات اليمن من العملة الصعبة بأكثر من 70%)، وقد اشار الصندوق أنه قد قدم المبلغ دعماً لبلد في أمس الحاجة إليه لمواجهة الأزمة، بما في ذلك احتياجات السكان الملحَّة الغذائية والطبية.[54]

وبالتالي فإن استراتيجية هاتين المؤسستين في تقديم القروض المقدمة لليمن حاليا تتناسب مع استراتيجيتهما الجديدة ووفقا للعقد الاجتماعي الجديد الذي دعت اليه.

[53] البنك الدولي – اليمن https://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/overview

[54] صندوق النقد الدولي: اليمن سيحصل على 655 مليون دولار من حقوق السحب الخاصة، موقع الشرق بلومبرغ الاقتصادي https://www.asharqbusiness.com/article/23085

واكثر من ذلك، فإنه عند النظر إلى الشروط والظروف التي تحكم تقديم هاتين المؤسستين القروض لليمن نجد انها شروط وظروف تختلف نسبيا عن الشروط المفروضة على الدول الاخرى، فيكفي ان نعرف أن البنك الدولي لأول مرة يستمر في تقديم القروض والمنح لدولة مازالت تعاني من حروب، كما هو الامر نفسه بالنسبة لصندوق النقد الدولي ، كما أن شروطهما المقدمة لليمن للموافقة على الاقراض اصبحت اكثر يسرا عن ذي قبل، مع دعوتهم الدائمة واشتراطهم لتوفر الشفافية وتطبيق آلية الحكم الرشيد والشراكة مع منظمات المجتمع المدني ، وهو ما يتضح من خلال تحويل البنك الدولي لكثير من تدخلاته الانسانية والتنموية عبر هذه المنظمات للقيام بها في اليمن.

وربما تكون حالة اليمن استثناءً، مراعاة لظروف الحرب، خاصة إذا ما قارناها بسياسات البنك وصندوق النقد الدوليين التي مازالت اتجاهاتها الرئيسية التقليدية قائمة ، فالصندوق كدائن مازال يتعامل ويقرن ما يقدمه من قروض بجملة من الشروط والسياسات التي يفرضها على الحكومات المقترضة يطلق عليها" روشته الصندوق("لتأمين إسترداد قرضه ولضمان قدرة الدول على سداد الدين)، وهي في تفاصيلها أي الروشتة/الوصفة جملة من الشروط الإلزامية، يفرضها الصندوق بشكل نمطي متكرر- – على العديد من البلدان المقترضة، مع تباينات نسبية ومحدودة من بلد لآخر... وعلى ذلك فإن شروط الصندوق في معظم التجارب تتركز حول تخفيض عجز الموازنات العامة للدولة، من خلال التخفيض الصارم والمتواصل للإنفاق العام الحكومي، ضمن سياسات التقشف الإلزامي، ومضاعفة الإيرادات القائمة، إضافة إلى البحث عن مصادر إيرادية جديدة ... ويمكن إجمال تلك الشروط في الاتجاهات الأساسية التالية[55]:

[55] يحيى صالح محسن، السياسات الإصلاحية لصندوق النقد الدولي وآثارها ... الدور المفترض للمجتمع المدني، بحث منشور، المرصد اليمني لحقوق الانسان، صفحة رقم4.

- تقليص الدعم الحكومي للسلع والخدمات الأساسية، ومنها الغذائية والدوائية ... ثم الوصول إلى إلغاء الدعم نهائياً.
- خصخصة مؤسسات القطاع العام، الأمر الذي يترتب عليه تسريح الآلاف من الموظفين والعمال.
- تقليص التوظيف الجديد في مؤسسات القطاع العام والجهاز الحكومي، وتخفيض أعداد العاملين فيها بإحالة العديد منهم إلى التقاعد.
- تقليص وإلغاء الدعم الحكومي للمشتقات البترولية بكافة أنواعها.
- تقليص وإلغاء الدعم الحكومي الموجه لخدمات الكهرباء وإمدادات الماء، والمواصلات.
- تقليص الإنفاق العام الحكومي الاستثماري والاجتماعي الذي يشمل قطاعات الصحة والتعليم والقطاعات المعنية بتقديم الخدمات الاجتماعية... إلخ.
- مضاعفة الضرائب التقليدية وضريبة المبيعات، بين فترة وأخرى، ومؤخراً استبدال ضريبة المبيعات بضريبة القيمة المضافة الأكثر شمولاً.

مع التنويه إلى تخفيض نسبي، في بعض الأحيان وفي بعض مراحل الإصلاح، لأجزاء من الضرائب المفروضة على الشرائح العليا من الدخل وعلى الأرباح الرأسمالية كحافز لتشجيع الاستثمار،(كما حدث في التجربة المصرية في 2016)

في بعض الأحيان، اتخذت الشروط شكلاً مختلفاً، كما حدث في غانا، حين اشترط الصندوق على الحكومة إلغاء التعرفة الجمركية عن السلع الغذائية المستوردة.

من شروط الصندوق أيضاً التي يفرضها على الحكومات المقترضة تحرير سعر عملاتها الوطنية (..لتحفيز الاستثمار والصادرات).

رفع أسعار الفائدة، وإصدار أذونات خزانة لفترات استحقاق مختلفة وبفوائد عالية، بهدف امتصاص السيولة للحد من التضخم، كذلك لتستفيد منها الحكومات(كقروض)لسد عجز الموازنات العامة.

وفي هذا السياق نجد أن اتفاق صندوق النقد الدولي مع الحكومة المصرية ، قد تضمن شروطا ابرزها[56]:

1- اعتماد سعر صرف مرن يكفل إلغاء التقييم" المفرط "للجنية المصري.

2-إعادة بناء الاحتياطيات، وتوفير هوامش أمان للوقاية من الصدمات الخارجية.

3-تشديد السياسة النقدية لاحتواء التضخم.

4-ضبط أوضاع المالية العامة لضمان بقاء الدين العام في حدود يمكن تحملها على المدى المتوسط.

5-تقوية شبكات الأمان الاجتماعي، وزيادة الإنفاق المساند للفقراء(.. مع التنويه إلى أن هذا الانفاق لا يوازي آثار وتبعات الإجراءات الإصلاحية.)

6-إجراء إصلاحات هيكلية(لدعم النمو، وخلق فرص عمل، وزيادة حجم الصادرات وتنويعها، وتحسين مناخ الأعمال).... دعم أنشطة الأعمال وإصلاح المنظومة التشريعية لتحرير الاستثمارات الخاصة، المحلية والأجنبية، من القيود القانونية.

وفي اليونان اشترط الصندوق اتخاذ مجموعة من الإجراءات التقشفية، مثل تحقيق فائض للإيرادات عن النفقات، مخصوم منها الفوائد المستحقة على الديون ... وهو ما عجزت عن تحقيقه اليونان، ما أدى إلى فشلها في سداد ديونها..

[56] يحيى صالح محسن، السياسات الإصلاحية لصندوق النقد الدولي وآثارها ... الدور المفترض للمجتمع المدني، بحث منشور، المرصد اليمني لحقوق الانسان، صفحة رقم5.

إذا ما قارنا شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإقراض مصر وشروطه لليمن نجد ان المؤسستين الدوليتين قد قامتا بتقديم تسهيلات ائتمانية كبيرة وبشروط ميسرة اخذة في الاعتبار الوضع الذي تعيشه اليمن (علما بأن صندوق النقد الدولي اطلق برنامج التمويل الميسَّر للدول منخفضة الدخل في عام 2010 حيث تم إصلاح تسهيلات الإقراض الميسر الجديدة للبلدان منخفضة الدخل بدعم من الصندوق «الاستئماني للنمو والحد من الفقر). [57]

وبالتالي يمكن القول أن كل من صندوق النقد الدول والبنك الدولي قد أخذا في الاعتبار الظروف التي تعيشها اليمن سواء الاقتصادية أو السياسية وأبدت كلا المؤسستين نوعا من الاهتمام بجوانب الانفاق الاجتماعي كالصحة والتعليم في كامل انحاء اليمن، بعيدا عن الخلافات السياسية المحلية، كما اهتمت بجانب التأهيل للكوادر الحكومية في جوانب الادارة المالية والنقدية وساهمت إلى حد ما في خلق شراكة نسبية مع المجتمع المدني، كما انها ورغم مبادرة "هيبيك" ورغم العجز المالي وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي تعاني منه اليمن عادت مطالبة الحكومة بدفع اقساط القروض، وهو ما شكل وسيشكل ضغطا واعباء كبيرة الامر الذي يتعارض مع اهداف المؤسستين في تقديم العون والمساعدة للدول.

ثالثا الاجراءات المقترحة من قبل مختلف الجهات لمعالجة الدين الخارجي لليمن:

يمكن القول إن اي اجراءات اقتصادية ستتخذ في اي دولة في العالم لن يكتب لها النجاح اذا لم تأخذ في الحسبان مشاركة جميع القطاعات في المجتمع من سلطات محلية أو منظمات مجتمع مدني أو قطاع خاص ، فمفهوم الشراكة المجتمعية الذي يقوم على شراكة المجتمع بكل فئاته في التخطيط والتنفيذ والمراقبة هو الاساس الذي يجب اتباعه خصوصا في الدول التي تعاني من مشكلات اقتصادية متكررة ودائمة.

[57] برامج الاقراض المتاحة لدى صندوق النقد الدولي – اتحاد المصارف العربية.

فالمجتمع هو المتضرر وهو المستفيد وهو الاكثر قدرة على الرقابة، وبالتالي فإن مشاركته هي الضامن لنجاح اية سياسات واجراءات وخطط اقتصادية، مهما اختلفت آليات المشاركة، ومن هنا يمكن تقسيم مقترحات الاجراءات لحل ومعالجة مشكلة الديون في اليمن على القطاعات المختلفة كالتالي:

أولا دور الحكومة لحل ومعالجة مشكلة الديون في اليمن:

تعتبر ديون اليمن ديون رسمية، فلا يوجد على اليمن أي ديون للقطاع الخاص أو البنوك التجارية الدولية، ما يعني امتلاك اليمن قدرة على المناورة وهامش مرن للتفاوض، بالرغم من وجود جزء من هذه الديون ناتج عن صفقات سلاح لم تسدد (غير معلوم قيمتها حتى الان) ، إلا أن وجود ما نسبته 22% من ديون اليمن لنادي باريس يعتبر أمراً مشجعاً للحكومة اليمنية وخصوصا بعد إعلان دول نادي باريس اعفاء السودان من 14 مليار دولار من ديونها[58]، وهو ما قد يشجع على التفاوض لإعفاء اليمن من ديونها على اعتبار أن ظروف اليمن الاقتصادية اشد وطأة من ظروف السودان.

و على الحكومة القيام بالعديد من الخطوات لمواجهة مشكلة الديون الخارجية لليمن والتخفيف من آثارها أهمها ما يلي:

1- استكمال تنفيذ تشغيل برنامج الدمفاس، لخلق قاعدة بيانات موثوقة يتم الاعتماد عليها كمنطلق لإعداد برامج العمل المناسبة لمواجهة مشكلة الديون.
2- التفاوض مه الجهات المقرضة لإعادة جدولة الديون وتمديد فترة السماح كخطوة اولى، مع السعي للحصول على اعفاءات من جزء من الديون الخارجية مراعاة للوضع الاقتصادي الهش ولكون وجود اليمن ضمن مبادرة "هيبيك".

[58] نادي باريس: شطب 14 مليار دولار من ديون السودان، موقع روسيا اليوم الإخباري، تاريخ الزيارة 6 ديسمبر https://arabic.rt.com/middle_east/1252258

3- التفاوض مع المانحين على تحويل جزء من قروضهم لمساعدات انمائية لمساعدة الاقتصاد اليمني.

4- التفاوض مع دول التحالف العربي لدعم الحكومة الشرعية لإعفاء اليمن من ديونها لهم كجزء من برنامج الدعم الاقتصادي.

5- التفاوض مع بعض المقرضين الذين يقومون بتمويل برامج تنموية وانسانية في اليمن على تسديد قروضهم أو جزء منها بالعملة المحلية على ان تحول لتمويل مشاريع تنموية وانسانية من قبل منظمات المجتمع المدني داخل البلد.

6- بعد اتمام المراحل السابقة من التفاوض مع المقرضين يجب على الدولة البدء بإعداد خطة عمل واضحة لتسديد الديون على ان تكون هذه الخطة معتمدة على مجموعة من الاسس وهي:

a) ان تكون مزمنة وتراعي مدة القرض والمدة التي تسعى فيها الحكومة لتسديد القرض فيه.

b) أن تكون واقعية تأخذ بالحسبان موارد الدولة الفعلية وامكانية التسديد.

c) أن تكون ضمن خطة اقتصادية متكاملة.

d) أن تكون مسنودة بدعم شعبي محلي وذلك بهدف حشد الطاقات لمواجهة مشكلة الديون واعتبارها قضية وطنية لا تتغير بتغير الحكومات.

e) تحدد آليات التسديد والقطاعات الاقتصادية التي ستخلق الموارد التي سيتم التسديد منها بشكل كمي واضح.

f) العمل على استعادة تصدير الغاز وزيادة صادرات النفط لاسيما وان حقول النفط والغاز تقع ضمن مناطق سيطرة الحكومة الشرعية وهو ما سوف يزيد حصيلتها من العملة الصعبة ويساهم من تخفيف مشكلة الديون.

7- على الدولة اعداد خطة واضحة للتعافي الاقتصادي وحشد الموارد (خطة اقتصادية متكاملة مزمنة).

8- تأهيل وتدريب فريق تفاوضي متخصص لملف الديون يتكون من الجهات ذات الصلة (البنك المركزي ووزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي) ليكون مسؤولاً عن ملف الديون.

9- البدء بتوفير جزء من الايرادات بالعملة الصعبة كرافد في خزانة البنك المركزي وبنسبة مئوية ثابتة، مع زيادة هذه الموارد دوريا، واعتبارها جزء من الاحتياطي المخصص لمواجهة اعباء الديون الخارجية.

هذه هي مجموعة من الاجراءات المقترحة التي على الحكومة القيام بها لمواجهة مشكلة الديون في اليمن، ووفقا للأوضاع السياسية والاقتصادية الحالية، مع التسليم بأن لا حلول دائمة الا بإيقاف الحرب المشتعلة حاليا.

ثانيا دور الدول المانحة لحل ومعالجة مشكلة الديون الخارجية لليمن:

تعتبر الدول المقرضة هي الضلع الاهم بعد الحكومة في مربع مشكلة الديون، فالحكومة تمثل الطرف المتلقي للديون، أما الدول المقرضة فهي الطرف المانح للقروض والذي يطالب باستردادها، ولذلك فإنها تشترك في حل مشكلة الديون الخارجية، وفي سبيل اعداد معالجات لمشكلة الديون في اليمن، يرتجى من الدول المقرضة لليمن المساعدة في اتخاذ حزمة من الاجراءات الهادفة إلى التخفيف من آثار الديون الخارجية على اليمن وإلى المساعدة على تحقيق اصلاحات اقتصادية في اليمن، ولعل اهم هذه الاجراءات:

1- التفاوض على تمديد فترات السماح لتسديد اقساط الديون ومدفوعاتها، مراعاة للظروف الاقتصادية والسياسية والحرب التي تعيشها اليمن.

2- التفاوض للحصول على اعفاء مشروط عن جزء من الديون تعطى بشرط الالتزام بتنفيذ مجموعة من السياسات الحكومية، منها:

a) اعداد خطة اقتصادية مزمنة للاقتصاد اليمني، مع الالتزام بإعداد الموازنات العامة سنويا.

b) تطبيق آليات الحوكمة والحكم الرشيد.

c) اجراء اصلاحات للقطاعات الحكومية المختلفة.

d) تفعيل دور مؤسسات الرقابة والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد.

e) اعداد خطط واضحة قابلة للتطبيق للشراكة المجتمعية في مجالات اعداد الموازنات وتنفيذ المشاريع والرقابة عليها.

f) توسيع صلاحيات السلطات المحلية واعطاءها امكانيات وسلطات اكبر لوضع خططها.

3- التفاوض على تحويل جزء من القروض إلى منح تستهدف القطاعات الاكثر تضررا من الحرب (القطاع الصحي والتعليم).

4- دراسة اعادة تخصيص (توجيه) جزء من الديون للمشاريع ذات الاولوية بما يتوافق مع الوضع الذي تعيشه اليمن حاليا.

ثالثا دور منظمات المجتمع المدني اليمني لمعالجة مشكلة الديون:

تعتبر منظمات المجتمع المدني هي الطرف الاكثر استقلالا وقدرة على التحرك رغم انها تعتبر الاقل سلطة نتيجة لظروف البلد، حيث انها تمتلك القدرة على دراسة الوضع وتقييمه بحرية اكبر بسبب عدم وجود قيود تؤثر عليها (التزامات سياسية أو قبلية أو ضغوط حزبية)، ورغم أن الحرب الحالية ارهقت هذه المنظمات وحدت من قدرتها في البداية على الحركة بحرية إلا انها استطاعت التحرر من هذه القيود مؤخرا واستطاعت التكيف مع الوضع، مما ساعدها على ايجاد آلية وديناميكية حركة تتماشى مع الظروف ولو نسبيا، فبعكس السلطات الحاكمة في اليمن تمتلك

منظمات المجتمع المدني في اليمن القدرة على الحركة في جميع مناطق البلاد سواء مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها أو حكومة الامر الواقع مما يعزز امكانياتها على دراسة الوضع بشكل اشمل.

ومن هنا فإن على المجتمع المدني تقع مسئوليات كبيرة في مواجهة مشكلة الديون الخارجية يمكن ايجازها في النقاط التالية:

1- الضغط على الدولة لإيجاد خطط مزمنة لمواجهة مشكلة الديون مع الضغط لخلق شراكة مجتمعية في اعداد وتنفيذ هذه الخطط والمراقبة على تنفيذها.
2- وضع آليات للرقابة المجتمعية على القطاعات الحكومية بهدف وقف العبث في الموارد مما يساعد على حشد الموارد وتوجيهها لتمويل خطط التنمية ومواجهة اعباء الديون، مع المشاركة في وضع برامج لحشد الموارد وتنميتها وادارتها.
3- مناشدة المؤسسات التمويلية الدولية والدول المقرضة والضغط بهدف اعفاء اليمن من ديونها الخارجية أو جزء منها.
4- الضغط لإيجاد ضوابط قانونية صارمة لآليات الاقتراض الخارجي والداخلي مستقبلا للحد من الاقتراض، مع اقتراح وجود بنود قانونية لشراكة فاعلة بين الحكومة والمجتمع المدني.
5- المشاركة الفاعلة المجتمع المدني في التخطيط والتنفيذ والرقابة على المشاريع الممولة بالقروض باعتبارها طرفا مستقلا مع بناء قدراتها في هذا الجانب.
6- حشد الدعم الشعبي لأي خطط تهدف إلى مواجهة مشكلة الديون.

رابعا دور مؤسسات التمويل الدولية للمساهمة في حل مشكلة الديون الخارجية في اليمن:

إن وجود اليمن ضمن الدولة المنضوية في مبادرة هيبيك ورغبة المؤسسات التمويلية الدولية ،وخصوصا البنك الدولي وصندوق النقد، في التوجه نحو التخفيف من اعباء الديون للبلدان الاكثر فقراً بجانب اهداف هاتين المؤسستين الاصلية في المساعدة على تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي

وما يشملها من أهداف الالفية، كل ذلك يدعونا للتأكيد على أنه يمكن لهذه المؤسسات وفي اطار اختصاصاتها ومهامها المساهمة في حل مشكلة الديون الخارجية لليمن، وذلك من خلال مجموعة من الاجراءات الهادفة الي التخفيف من آثار الديون الخارجية و ايجاد آليات لمعالجة المشكلة بالإضافة إلى السعي لتحقيق الاصلاحات المنشودة في اليمن.

ويمكن اجمال تلك الاجراءات المقترحة في التالي:

1. مساعدة الحكومة على وضع خطة وطنية لمواجهة مشكلة الديون الخارجية والداخلية.
2. مساعدة الدولة على وضع خطط اقتصادية تهدف إلى تحقيق اصلاحات اقتصادية في اليمن.
3. المساعدة على تخفيض ديون اليمن، عن طريق اعفاءها من كل أو جزء من الديون الخارجية لصالح هذه المؤسسات، على ان يكون الاعفاء مشروط بخطوات اقتصادية واصلاحية مثل تطبيق نظام الخزانة ، والالتزام بإعداد موازنة سنوية مع تخفيض العجز وايجاد مصادر تمويل غير تضخمية و الالتزام بمبادئ الشفافية والحكم الرشيد في الادارة الاقتصادية للدولة والشراكة المجتمعية.
4. تمديد فترات السماح لتسديد مدفوعات باقي القروض لصالح هذه المؤسسات بسبب ظروف الحرب والظروف الاقتصادية التي تعيشها اليمن.
5. اعفاء اليمن من متأخرات تسديد القروض منذ اندلاع الحرب فيها.
6. المساعدة على التواصل مع المقرضين الاخرين لتشجيعهم على تقديم إعفاءات وتسهيلات لليمن من القروض، وتمديد فترات سماح تسديد مدفوعات هذه القروض.
7. تشجيع الدول والمؤسسات المانحة على تقديم منح لليمن موجهة للتنمية في اليمن مع خلق شراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية.
8. دعم عمليات تأهيل وتدريب موظفي الوزارات والجهات المعنية بالشأن الاقتصادي في اليمن، مثل وزارة المالية والتخطيط و البنك المركزي والجهاز المركزي للرقابة

والمحاسبة، للمساهمة في تأهيل هذه المؤسسات، مع الاهتمام بتأهيل وتدريب طاقم تفاوضي متخصص لملف الديون يتكون من الجهات ذات الصلة.

كل تلك الاجراءات ستساعد على ايجاد معالجات لمشكلة الديون الخارجية لليمن ، إلا اننا يجب الا نغفل أن الصراع و الانقسام الحاصل حاليا بين السلطات السياسية والاقتصادية في اليمن تعد عائقا امام تلك المؤسسات لتحقيق الاهداف المخطط لها، فيكفي ان نعرف ان البنك المركزي في صنعاء قد اعترض على سماح صندوق النقد الدولي للبنك المركزي في عدن بالسحب من حقوق السحب الخاصة، اضافة لغيرها من الصعوبات التي يواجهها البنك الدولي والمؤسسات التمويلية الاخرى في عملها في اليمن وهو ما يعني أن تحقيق ونجاح تلك الاجراءات والمعالجات بالشكل الامثل في حاجة إلى توافر ظروف الامن والاستقرار.

الاستخلاصات:

يمكن تلخيص نتائج الدراسة في النقاط التالية:

1. المشكلات التي تعاني منها اليمن في الجانب الاقتصادي مشكلات مزمنة لعدة اسباب، من بينها استمرار الصراعات السياسية.
2. بدأت مشكلة الديون اليمن في التفاقم نتيجة للصراعات السياسية الذي حدثت بعد عام 2011.
3. تثقل فاتورة الديون كاهل الاقتصاد والمجتمع في اليمن وتحد من قدرته على تجنب الآثار الكارثية على الاقتصاد نتيجة للحرب مما يؤثر على كثير من القطاعات مثل قطاعي التعليم والصحة والخدمة العامة وصرف مرتبات الموظفين.
4. جزء كبير من الديون التي على اليمن هي ديون تنموية قدمت لها من أجل اعادة الانتعاش الاقتصادي بعد 2011.
5. جزء لا يستهان به من الديون الخارجية هي ديون نتيجة لصفقات سلاح سابقة لليمن.
6. تعتبر المملكة العربية السعودية هي أكبر الدول المقرضة لليمن وبنسبة 19% من حجم الديون الخارجية لليمن تليها دولة روسيا الاتحادية.
7. يعتبر البنك الدولي اكبر المؤسسات التمويلية المقرضة لليمن وبنسبة تقارب 21% من حجم الديون الخارجية لليمن.
8. 48% من ديون اليمن الخارجية هي لصالح مؤسسات التمويل الدولية، بينما 29% منها لصالح دول خارج نادي باريس و22% لصالح دول نادي باريس.
9. كل ديون اليمن هي لجهات رسمية ولا توجد ديون على اليمن لصالح القطاع الخاص.
10. اغلب ديون اليمن هي ديون طويلة الاجل.

11. لأول مرة في تاريخ البنك الدولي يستمر فيها البنك بتمويل وتنفيذ مشاريع في دولة تعاني من الحرب.
12. تتفاوض اليمن مع الجهات المقرضة لإعادة جدولة وتخصيص الديون إلا انها لا تمتلك خطة خاصة لمواجهة مشكلة الديون الخارجية.
13. تعاني اليمن من تضخم للدين العام الداخلي والخارجي، مما ادى إلى انهيار اقتصادي غير مسبوق تعيشه اليمن.
14. الكثير من الجهات المقرضة عادت وطالبت اليمن بتسديد مدفوعات الديون، رغم ما تعانيه اليمن من ظروف الحرب والانهيار الاقتصادي.
15. غياب الرؤية الاقتصادية لدى صناع القرار في اليمن مع ووضع كامل تركيزهم على الجوانب السياسية والصراعات في الساحة اليمنية.
16. قام كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتخفيف الشروط الاقراض لليمن، مراعاة للظروف التي تعيشها اليمن، كما تم توجيه الجزء الاكبر من التمويلات لبرامج الحماية والامان الاجتماعي.
17. ساهمت تمويلات المؤسسات المانحة في التخفيف، ولو بشكل جزئي، من آثار الانهيار الاقتصادي على المواطنين بالرغم من ان اليمن مازالت تحتاج إلى تمويلات اكبر في ظل استمرار الصراع والحرب واستمرار الانهيار الاقتصادي.
18. اعاقت الحرب قدرة المؤسسات التمويلية في بعض الاحيان من القدرة على الوصول للمناطق والقطاعات المستهدفة وبرزت بدلا عنها منظمات المجتمع المدني التي استطاعت ان تملأ الفراغ الذي تركته تلك المؤسسات ولو جزئيا.
19. تعتبر شراكة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمحلي والحكومة هي اساس العقد الاجتماعي الجديد الذي يسعى كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لدعمها في الدول النامية.

20. إن حل مشكلة ديون اليمن يقع على عاتق كل الاطراف، بما فيها الدول والمؤسسات المقرضة لليمن.

21.يفترض أن تساهم دول التحالف العربي في تحمل جزء من مسئولية حل مشكلة ديون اليمن.

22.استمرار الحرب والنزاع في اليمن يعتبر من اكبر المعيقات لأي خطط او استراتيجيات تنموية اقتصادية قد تطرح.

فهرس المحتويات

المقدمة 1

الفصل الاول: الوضع الاقتصادي لليمن 5

المبحث الأول: الاقتصاد اليمني قبل عام 2015 6

المبحث الثاني :الوضع الاقتصادي لليمن بعد عام 2015 10

الفصل الثاني: واقع الديون الخارجية لليمن 19

الفصل الثالث: آثار مشكلة ديون اليمن على الشعب اليمني 36

الفصل الرابع: الاجراءات المقترحة من قبل مختلف الجهات لمعالجة الدين الخارجي لليمن .. 43

فهرس الجداول

جدول رقم (1) المؤشرات الاقتصادية لليمن للفترة 2012-2014 7

جدول رقم (2) نسبة وعدد قروض الجهات المقرضة لليمن قبل عام 2015.....9

جدول رقم (3) المؤشرات الاقتصادية للدولة للفترة 2016- 2020 15

جدول رقم (4) الانفاق الحكومي على اجور القطاع العام الباب الاول 16

جدول رقم (5) ديون اليمن الخارجية خلال الفترة 2016- 2020 21

جدول رقم (6) رصيد الدين الخارجي بحسب نوع الدائن خلال الفترة 2016- 2020...23

جدول رقم (7) إجمالي الديون الخارجية المثبتة في 2021 وفقا لتأكيد 15 دولة وجهة مانحة مقارنة بإجمالي الديون الموثقة للفترة 2014-2018م 29

جدول رقم (8) جدول رقم (8) إجمالي مركز القروض الجاري استخدامها حتى 31/12/2017م بحسب القطاعات بالدولار.....34